جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات التجارية

قسم الإقتصاد التطبيقي

دور التمويل الأصغر في تحقيق التنمية الإقتصادية في السودان خلال الفترة (2010 – 2016)

The Role of Microfinance in Achieving Economic Development in Sudan during the Period (2010-2016)

بحث تكميلي لنيل درجة البكالريوس في الإقتصاد التطبيقي

إعداد الطالبات :

- **ألاء بابكر الريح العبيد**
- **ألاء صديق محمد الطيب**
- **رابحة حسن بشير فضل**
- **يوسف الطيب سالم عبدالله**

إشراف الدكتور:

أحمد علي أحمد

سبتمبر 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

الآيـــة

قال تعالي :

(وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا)

صدق الله العظيم

سورة الفرقان – الآية (67)

الإهداء

إلي منارة العلم والإمام المصطفي إلي سيد الخلق أجمعين

إلي رسولنا الكريم محمد صلي الله علية وسلم

إلي من أرضعتنا الحب والحنان

إلي رمز الحب وبلسم الشفاء

إلي القلوب الناصعة بالبياض

إلي أمهاتنا العزيزات

إلي من جرع الكأس فارغا ليسقينا قطرة حب

إلي من حصدوا الأشواك عن دربنا ليمهدوا لنا طريق العلم

الذين علموا أن نرتقي سلم الحياه بحكمة وصبر

إلي أبائنا الأعزاء

إلي القلوب الطاهرة الرقيقة إلي من حبهم يجري

في عروقنا إلي

إلي إخواننا وأخواتنا

إلي من سرنا سويا ونحن نشق الطريق نحو النجاح

إلي زملائنا وزميلاتنا

إلي الذين بذلوا كل جهد وعطاء لكي أصل إلي هذة اللحظة إلي من علموننا حروفا

من ذهب

الباحثون

الشكر والعرفان

(رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ) سورة النمل الإية 19

بصدق الوفاء والإخلاص نتقدم بوافر الشكر والعرفان والتقدير لتلك المؤسسة العريقة بالعلم جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ونشكر كلية الدراسات التجارية قسم الإقتصاد التطبيقي كما نتقدم بأحر شكرنا لعمال المكتبة علي مساعدتهم القيمة وإلي كل من جاهد من أجل رفع رآية العلم والمعرفة.

كما نتوجة بالشكر والإمتنان العميق لأستاذنا **أحمد علي أحمد** علي نصائحه القيمة التي مكنتنا من إخراج هذا البحث في شكلة النهائي فله منا التقدير والثناء وجزاه الله عنا كل خير.

الباحثون

المستخلص

هدفت هذه الدراسة الي معرفة دور التمويل الأصغر في تحقيق التنمية الإقتصادية ومعرفة حجم التمويل الذي تقدمه المصارف والوقوف على الصعوبات المالية التى تواجه البنوك التجارية في عملية التمويل والوفوق علي الصعوبات التى تواجه مشلكة التمويل للمشاريع الصغيرة والسعي لحلها.

وتتمثل أسئلة الدراسة في : ماهو دور التمويل الأصغر في التنمية الإقتصادية؟

كانت أهم فرضيات هذه الدراسة أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم التمويل الأصغر والناتج المحلي الإجمالي، هنالك علاقة إرتباط طردي قوي وذات دلالة إحصائية بين حجم التمويل الأصغر والناتج القومي الإجمالي.

إنتهجت الدراسة المنهج الوصفي الإحصائي والتاريخي لعرض الدراسات السابقة وأيضا لدراسة الظاهرة.

وكانت أهم نتائج هذه الدراسة أن هناك علاقة طردية بين حجم التمويل الأصغر والناتج المحلي الإجمالي، لا يتمتع بعض عملاء التمويل الأصغر بالخبرة الكافية لإدارة وتشغيل مشروعات التمويل الأصغر بل يواجههم مشاكل في تسويق منتجاتهم.

وكانت أهم توصيات هذه الدراسة أنه لابد من إجراء دراسة قياسية لأثر التمويل الأصغر على إنتاجية القطاع الزراعي والصناعي والخدمي في السودان، الإهتمام بالإستثمار البشري وذلك بتنمية القدرات ورفع الكفاءات والتدريب.

Abstract

The aim of this study is to know the role of microfinance in achieving economic development and to know the size of funding provided by banks and to identify the financial difficulties facing commercial banks in the financing process and to identify the difficulties facing the problem of financing for small projects and seek to solve them.

The study qustions are: what the role of microfinance in achieving economic development?

The most important hypothesis of this study was that there is a ststically significant relationship between the size of microfinance and gdp.

There is strong and statistically significant correlation between the size of microfinance and gdp.

The study used the statistical and historical method to present the previous studies and also to study the phenomenon.

The result of this study showed that there a direct correlation between the size of microfinance clients do not have enough experience to manage and operate microfinance projects, but have problems marketing thire product.

The most important recommendations of this study where that standard study of the impact of microfinance on the productivity of the agricultural, industrial and service sector in Sudan should be conducted, and attention should be paid to human investment through capacity development.

فهرس الموضوعات

الرقم	عنوان الموضوع	رقم الصفحة
1	الآيــة	أ
2	الإهداء	ب
3	الشكر والعرفان	ج
4	المستخلص	د
5	Abstract	هـ
6	قائمة الموضوعات	و
7	قائمة الجداول	ح
8	قائمة الأشكال	ط
الفصل الأول الإطار المنهجي للدراسة		
1	المبحث الأول: الإطار العام للدراسة	1
2	المبحث الثاني: الدراسات السابقه	3
الفصل الثاني التمويل الأصغر والتنمية الإقتصادية		
1	المبحث الأول: التمويل الأصغر	8
2	المبحث الثاني: التنمية الإقتصادية	30
الفصل الثالث دور التمويل والتنمية الإقتصادية		
1	المبحث الأول: التمويل الأصغر في السودان	44
2	المبحث الثاني: التنمية الإقتصادية في السودان	46

الفصل الرابع **دراسة قياسية لفعالية التمويل الأصغر ودورها في تحقيق التنمية الإقتصادية**		
1	المبحث الأول: توصيف النموذج القياسي لتقدير أثر التمويل الأصغر على الناتج المحلى الاجمالي	48
2	المبحث الثاني: دراسة أثر التمويل الأصغر على الناتج المحلى الإجمالي في السودان	57
3	المبحث الثالث: الارتباط البسيطSimple Correlation	65
الفصل الخامس **الخاتمة**		
1	أولاً: النتائج	69
2	ثانياً: التوصيات	70
3	قائمة المصادر والمراجع	71
4	الملاحق	75

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1.4)	استقرار متغيرات الدراسة مع القاطع عن طريق اختبار	55
(2.4)	اختبار الحدود	56
(3.4)	نتائج دراسة أثر التمويل الأصغر على الناتج المحلى الإجمالي في السودان خلال الفترة من 2010م – 2016م	57
(4.4)	تقييم معادلة " أثر التمويل الأصغر على الناتج المحلى الإجمالي في السودان خلال الفترة من 2010م – 2016م	58
(5.4)	نتائج التقييم الاحصائي للمعنوية الجزئية للنموذج بإيجاز	60
(6.4)	Heteroskedasticity Test	60
(7.4)	Correlogram Q–Statistic Test	61
(8.4)	Jarque-Bera Test	62
(9.4)	نتيجة اختبار معامل عدم التساوي لثايل	64
(10.4)	تحديد قوة الارتباط	65
(11.4)	نتيجة اختبار بيرسون لقياس الارتباط بين حجم التمويل الاصغر والناتج المحلى الإجمالي في السودان	67

المبحث الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة:

تناول هذا البحث الدور الذي تلعبه مؤسسات التمويل الأصغر في تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة التي تعد عنصر مهم في إقتصاديات الدول النامية، وذلك بإعتبارها اداة من ادوات محاربة البطالة وزيادة الناتج القومي وإحلال الواردات.

يهدف البحث للتعرف على قدرة هذه المؤسسات في توفير الخدمات المالية الملائمة للمشروعات الصغيرة والتعرف على العقبات والمعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة ،وما مدى إستغلال المشروعات الصغيرة للتمويل في الاوجه الصحيحة التي تم توجيهه إليها.

وتقديم إقتراحات وإيجاد حلول لتلك المعوقات والمشاكل التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة والخروج بتوجيهات وإرشادات للشرائح المستهدفة للإستفادة من خدمات التمويل الاصغر.

وتتبع هذه الدراسة المنهج الاحصائي الوصفي.

أهمية الدراسة:

تتبع اهمية هذه الدراسة في التي :

1. تعد مشروعات التمويل الاصغر جزءا لا يتجزأ من إقتصاد الدولة للاستفادة من طاقات الشباب.
2. كما تساعد في زيادة الناتج المحلي الاجمالي .
3. ولها دور ايجابي في توفير فرص عمل ومحاربة البطاله.
4. كما تقلل من نسبة الفقر في المجتمع السوداني وتعدد الانشطة الاقتصاديه.

أسئلة الدراسة:

1. ما هو دور التمويل الأصغر في تحقيق التنمية الإقتصادية؟

الفرضيات:

1. توجد علاقة طردية بين التمويل الأصغر والتنمية الإقتصادية.
2. توجد علاقة إرتباط طردي قوي وذات دلالة إحصائية بين حجم التمويل الأصغر والناتج المحلي الإجمالي.

أهداف الدراسة:

1. الوقوف على الصعوبات التي تواجه مشكلة التمويل للمشاريع الصغيرة والسعي لحلها.
2. الوقوف علي الصعوبات المالية والادارية التي تواجه البنوك التجارية في عملية التمويل
3. معرفة حجم التمويل الاصغر الذي تقدمه المصارف.
4. الخروج بتوجيهات وإرشادات للشرائح المستهدفة للاستفادة من خدمات التمويل الاصغر.

منهجية الدراسة:

تتبع الدراسه المنهج الإحصائي الوصفي.

مصادر المعلومات:

المصادر الثانوية:

تمثلت في الكتب والبحوث ذات الصله بموضوع البحث والمراجع.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: بيانات المؤسسات المالية بنك السودان المركزي والجهاز المركزي للإحصاء.

الحدود الزمانية: في الفترة ما بين 2010–2016.

هيكل الدراسة:

يتكون البحث من خمسة فصول، الفصل الأول الإطار المنهجي للدراسة ويتكون من مبحثين: المبحث الاول الإطار العام للدراسة والمبحث الثاني: الدراسات السابقة. أما في الفصل الثاني التمويل الأصغر والتنمية الإقتصادية فهو يحتوي على مبحثين: المبحث الأول: التمويل الأصغر، المبحث الثاني: التنمية الإقتصادية. أما الفصل الثالث دور التمويل والتنمية الإقتصادية يحتوي على مبحثين: المبحث الأول :التمويل الأصغر في السودان، المبحث الثاني: التنمية الإقتصادية في السودان. أما الفصل الرابع دراسة قياسية لفعالية التمويل الأصغر ودورها في تحقيق التنمية الإقتصادية يحتوي علي ثلاثة مباحث: المبحث الأول: توصيف النموذج القياسي لتقدير اثر التمويل الأصغر علي الناتج المحلي الإجمالي، المبحث الثاني: دراسة أثر التمويل الأصغر علي الناتج المحلي الإجمالي في السودان، المبحث الثالث: الإرتباط البسيط. أما الفصل الخامس الخاتمة وتشمل، أولاً النتائج وثانياً التوصيات.

المبحث الثاني

الدراسات السابقه

(1) دراسة مصطفى حسين محمد حسين (2007م)[1]

تكمن مشكلة الدراسة في أنه بالرغم من الإهتمام بتمويل المشروعات الصغيرة إلا أنه ذلك لم ينعكس بصورة واضحة في محاربة الفقر والحد من البطاله الاقتصاديه والاجتماعية ككل.

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر التمويل الأصغر للمشروعات الصغيرة على البيئة الإقتصادية والإجتماعية ومعرفة دور التمويل الأصغر في محاربة الفقر والبطالة، وبنيت الدراسة على الفرضيات التالية :

يوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين التمويل الأصغر للمنشأت الصغيرة وتنمية البيئة الإجتماعية والاقتصادية، توجد علاقه ذات دلالة معنوية بين التمويل الأصغر للمنشأت الصغيرة والحد من البطالة، وإتعبت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الإستنباطي والإستقرائي ومنهج دراسة الحالة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

المشاريع الصغيرة تساعد على رفع المستوى المعيشي والصحي والثقافي لشريحة كبيرة في المجتمع (الأسر الفقيرة) وتطوير القطاع الخاص وتنميتة يساعد على التنمية الإقتصادية والإجتماعية وتطوير الأسواق في المجتمع .

التوصيات:

ضرورة الإهتمام بتمويل المشروعات الصغيرة بهدف الحد من البطالة والفقر والعمل على دعم المنتجات الصغيرة وإنشاء الاسواق لتنميتها.

(2) دراسة مريم علي أبو عبدالله (2008) [2]

تتمثل مشكلة الدراسة في الأسئلة الأتية:

– هل تساهم المشروعات الصغيرة في تنمية دخل الأسرة؟

---

[1]– مصطفى حسين محمد حسين، **دور البنوك في تمويل صغار المنتجين والحرفيين في محلية شيكان2007م** ، بحث ماجستير، غير منشور، جامعة كردفان 2007م.

[2] – مريم علي أبو عبد الله، **دور المشروعات الصغيرة في تنمية المراة 2008م**، بحث ماجستير، غير منشور.

– هل هنالك جهات تقوم ببرامج إقتصادية وإجتماعية متكاملة لتنمية المشروعات السنوية الصغيرة؟

– ما هي شروط وضوابط تحويل المشروعات السنوية الصغيرة؟

هدفت الدراسة الي توضيح دور المشروعات الصغيرة في التنمية الأقتصادية والأجتماعية، وقامت الدراسة علي إختيار الفرضيات التالية:

توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مجال عمل المشروعات الصغيرة ومستوى العائد منها وحجمه، توجد علاقة ذات معنوية بين مرونة شروط تمويل المشروعات الصغيرة ورضى المستفيد من أداء الجمعية، وإتبعت الدراسة المنهج التاريخي والإستنباطي والأستقرائي ومنهج دراسة الحالة.

توصلت الدراسة إلي نتائج منها:

مستوى العائد أقل بصورة عامة في المشروعات ذات الطبيعة الخدمية والتجارية، العلاقة بين مرونة شروط التمويل ورضى المستفيدات عن أدائها علاقة طردية.

وخرجت الدراسة بعدة توصيات منها :

التوسع في التعامل بين مختلفة التمويل المشروعات الصغيرة حتي تعم الفائدة للمستفيدين، كذلك تفعيل سياسة الدولة في تنمية المرأة والمشروعات الصغيرة وذلك بالتنسيق بين العاملين في هذا المجال والأهتمام بالمشروعات الصغيرة للأهميتها في إزالة العقبات التي تواجهها.

(3) دراسة إدريس محمد عمر الحاج (2009م) [1]

تمكن مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

1. ماهي الصعوبات التي تواجة تمويل المشروعات الصغيرة وماهي الأثار المترتبة علي تلك الصعوبات؟
2. ما مدى إستعداد المؤسسات المالية بمحلية الدويم بالقيام بتمويل مشروعات صغيرة؟

[1]– دراسة إدريس محمد عمر الحاج، **دور المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة بمحلية الدويم(2009م)**، بحث ماجستير غير منشور.

هدفت الدراسة إلي معرفة مدى مساهمة المؤسسات المالية (محلية الدويم) في توفير تمويل مشروعات صغيرة ومتوسطة، والوقوف علي الصعوبات التي تواجه المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيره.

وقامت الدراسة بإختيار الفرضيات التالية:

- المؤسسات المالية بالدويم تعمل علي تمويل المشروعات الصغيرة.
- هنالك صعوبة مالية وإدارية داخل المؤسسات المالية بالدويم تعوق تمويل المشروعات الصغيرة.
- يوجد نقص في الكادر المؤهل والمدرب علي مراقبة ومتابعة وتحصيل قروض المشروعات الصغيرة للمؤسسات المالية العاملة بمحلية الدويم.

وإتبعت المنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة، وتوصلت الدراسة إلي عدة نتائج منها:

إن غالبية المشروعات الصغيرة قيد الدراسة ومحتاجة إلى تمويل المدخرات الشخصيه تمثل المصدر الأساسي لتمويل المشروعات الصغيرة،هنالك صعوبة تواجه المستفيدين من الحصول علي الإقراض الرسمي، وهنالك عدم عدالة في توزيع القروض، خرجت الدراسة بعدة توصيات منها:

ضرورة العدالة في توزيع فرص الإقتراض والعمل علي نشر ثقافة التمويل الاصغر في الأوساط الشعبية والحكومية، إستخدام أساليب التمويل الاسلامية وآلياتها المختلفة مم التزكير علي صيغة المشاركة، ورفع كفاءة المؤسسات التمويلية العامة في تنفيذ المشاريع من خلال إستقطاب الكفاءات في مجال التمويل الاصغر.

(4) دراسة حسن عثمان عام (2009م) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم توفير التمويل اللازم للصناعات الصغيرة من قبل البنوك العاملة وعدم وجود تشريعات قانونية تهتم بجانب تمويل المشروعات الصغيرة وإدارتها، وهدفت الدراسة الي معرفة الدور الذي تلعبه مؤسسات التمويل في توفير الاموال اللازمة ومعرفة معوقات الاداء والصناعات الصغيرة.

[1]– دراسة حسن عثمان، **دور مؤسسات التمويل في توفير الاموال اللازمة للصناعات الصغيرة (2009م)**، بحث ماجستير، غير منشور.

وقامت الدراسة على الفرضيات التالية:

إن برامج تمويل الصناعات الصغيرة يساهم في خلق تنمية صناعية تؤثر على التنمية القومية ورفع دخل صغار الممولين ،وإن ضعف السياسات والقوانين الحكومية الداعية للصناعات الصغيرة وإلمام المنتجين بالعملية التسويقية ضعيف من النواحي الاعلامية،وإن القطاعات الصناعية الصغيرة تواجه قدرة تنافسية عالية لمواجهه التصنيع المستورد.

وإتبعت الدراسة على المنهج الوصفي والتاريخي والاحصائي .

خرجت الدراسة إلي عدة نتائج منها:

إن المشكلة التمويل تعتبر من أهم المعوقات التي تحول دون تنمية هذا القطاع، وأن تمويل الصناعات يمثل اهم المشاكل التي تحد من تنمية هذا القطاع، وأوصت الدراسة إلى ضرورة إزالة إختناقات التمويل وفتح قنوات التمويل ويجب تسليط الضوء على منتجات الصناعات الصغيرة .

(5) دراسة ميسرة الماحي علي محمد (2008)[1]

تتمثل مشكلة الدراسة في معرفة مدى مساهمة التمويل الاصغر في زيادة الأرباح والإدخار والاستثمار ومدى مساهمته في رفع المستوى المعيشي وهل استهدفت فعلا الشرائح الضعيفة، وهدفت هذة الدراسة الى معرفة التمويل الأصغر وأهميته ومدى أثره على فئات المجتمع المستهدفة.

تتمثل فرضيات الدراسة فى صعوبة الإجراءات وصعوبة الحصول على الضمانات المطلوبه، تحول دون وصول خدمة التمويل الأصغر الى الأسر الفقيرة المنتجة المستهدفة، كما أدي الى توفر الخبرة العملية والوعي المصرفي لعملاء التمويل الأصغر الى نجاح مشروعات التمويل الأصغر، وعدم وجود ألية واضحة أو منهجية محددة لتقديم خدمة التمويل للفئة المستهدفة أو الاعلام عنها أدي الى عدم معرفة تلك الفئة المطلوبه لهذة الخدمة ، وساهم التمويل الممنوح فى زيادة الدخل مما أدي الى رفع المستوى المعيشى للقطاعات الى درجة الرفاهية ، وأيضا ساهم التمويل الأصغر فى تحسين المستوى الثقافي والإجتماعى، وإنتهجت الدراسة المنهج التاريخي لعرض الدراسات السابقة والمنهج الإستنباطي لتحديد الفرضيات والتعرف على المشكلة والمنهج الوصفي لدراسة الظاهرة والمنهج التحليلي للإختبار الفرضيات، وكانت أهم نتائج الدراسة:

---

[1]– دراسة ميسرة الماحي علي محمد، **أهمية التمويل الأصغر ومدى أثره علي فئات المجتمع المستهدفة 2008م** ، بحث ماجستير، غير منشور

أنه تفرض البنوك على العملاء ضمانات بقيمة مبالغ التمويل وقد لا يستطيع العميل توفيرها؛ كما أن هذا الضمان فقط يحفظ للبنك حقوقه، كما أن بعض العملاء لم تحقق مشروعاتهم نجاحا وذلك لعدم توفر الخبرة الكافية للإدارة المشروع ، نجد أن البنوك تخصص نسبة من أموالها للتمويل الاصغر وذلك خضوعا لمن فرضه بنك السودان المركزي على كافة البنوك وساهم التمويل بالنسبة للشرائح التى مولها البنك فى تحسين المستوى التعليمى والثقافي ولإ جتماعي.

كانت أهم توصيات الدراسة :

– أنه يجب على البنك إلغاء ما يسمي بتأمين التمويل الأصغر وذلك لأنه يمثل عبء إضافي على العميل لا فائدة منه للعميل.

– كما يجب على البنوك أن توصل خدمة التمويل الأصغر الى تلك الطبقة المحرومة الضعيفة التي ليست بحوزتها أوبإستطاعتها توفير ضمان مناسب ويجب على البنوك أن تروج هذة الخدمة فى الجامعات والمعاهد العليا ليصل مفهوم التمويل الى فئة الشباب مما يؤدي الى تقليل نسبة البطالة.

إختلاف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

إختلفت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة ف الي انها تناولت هذا الموضوع من ناحية إقتصادية اكثر من الناحية الإجتماعية، حيث انها تضمنت المخاطر التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة ومخاطر إقامتها، وحجم التمويل الممنوح والناتج القومي الإجمالي ومعدل النمو في الفترة ما بين 2010 – 2016.

حيث تناولت الدراسات السابقة الناحية الإجتماعية اكثر من الناحية الإقتصادية وتتمثل في مستوى المعيشة ودخول الأفراد القائمين بمثل هذه المشروعات، كما تناولت ايضا دور المرأة والخريجين وغيرهم.

المبحث الاول

التمويل الأصغر

مفهوم التمويل الأصغر:

تمهيد:

إن النظرة التقليدية للتمويل هي الحصول علي الاموال وإستخدامها للتشغيل أو تطوير المشاريع التى تركز اساسا على تحديد افضل مصدر للحصول على الاموال من عدة مصادر وفي الاقتصاد المعاصر واصبح التمويل يشكل احد المقاومات الاساسية لتطوير القوة المنتجة وتدعيم رأس المال خاصة لحظة تمويل راس المال المنتج.[1]

ويعرف التمويل على انه الحقل الإداري او مجموعة الوظائف الادارية المتعلقه بالفئات النشطة إقتصادية لتمكين المؤسسه من تنفيذ اهدافها ومواجهة ما يستحق عليها من التزامات في الوقت المحدد وبصفة عامة يتمثل التمويل في كافة الاعمال التنفيذية التي يترتب عليها الحصول على النقدية واستثمارها في عمليات مختلفة ويساعد على تعظيم القيمة النقدية والمتوقعة للحصول عليها مستقبلا في ضوء النقدية المتاحة.

يعرف التمويل على انه احد مجالات المعرفة التي تختص بالاداره المالية وهو نابع من رغبة الافراد ومنشأت الاعمال لتحقيق اقصى حد ممكن من الرفاهية ،من خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص ان التمويل توفير الاموال اللازمة للقيام بمشاريع الاقتصادية وتطويرها وذلك في اوقات الحاجة اليها .[2]

اذ انه يخص المبالغ النقدية وليس السلع والخدمات وان يكون بالقيمة المطلوبه في الوقت المطلوب فالهدف هو تطوير المشاريع العامه منها والخاصه في الوقت المناسب .

إن التمويل يعد هو أحد فروع النظريه الاقتصادية فهو يركز على تحقيق اساليب التمويل المتعدده.

---

[1] د:حسين السماني، **المشروعات الصغيرة وأثرها فى التنمية الإقتصادية فى الدول النامية**، الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، عام 2011م، ص.97.

[2] د:الصديق طلحة محمد رحمة، **التمويل الإسلامي فى السودان التحديات ورؤي المستقبل**، دار النشر: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2006م، ص.21 .

كما يعرف علي انه فن او علم او نظام لمعالجه القضايا المالية فى الدوله أو الشبكه وتدبير الاموال والقروض وتنظيم ادارتها .

وهذا التعريف يتكون من العناصر التالية:

- تحديد دقيق لوقت الحاجه له.
- البحث عن مصادر للاموال .
- المخاطر التي تعترض اي نشاط يزاوله الانسان .[1]

مصادر التمويل:

يمكن أن نقسم مصادر التمويل الى الاتي:

أولاً: من حيث الملكية(equity) وتنقسم الى:

1. التمويل من المالكين أنفسهم وذلك من خلال عدم توزيع الارباح، زيادة رأس المال ويطلق عليه بأموال الملكية.
2. التمويل من المقرضين:

قد يكون موردين للمنشأة، وبنوك أو مؤسسات مالية ويطلق عليهم أموال الإقتراض.

ثانياً: من حيث النوع وينقسم الى:

أ. تمويل مصرفي:

وهو الذي نحصل عليه من البنوك والمؤسسات المالية الاخري.

ب. تمويل تجاري:

وهو الذي نحصل عليه من التجار.

ثالثاً: من حيث المصدر ينقسم الى:

1. تمويل داخلي :

ويكون مصدره من المؤسسة نفسها أو مالكيها مثل بيع الأصول أو تأجيرها او حجز الارباح.

[1] د:طارق محمد الحاج ، **مبادئ التمويل** ،(القاهرة دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع،2009، ص.15.

2. تمويل خارجي:

يكون مصدره من خارج المؤسسة وبعيدا عن مالكيها مثل الإقتراض البنكي،والتمويل التجاري والسندات.[1]

رابعاً: من حيث الفترة الزمنية:

1. تمويل قصير الأجل.
2. تمويل متوسط الأجل.
3. تمويل طويل الأجل.

أهداف التمويل:

1. تنمية القطاعات الإقتصادية ذات الأولوية.
2. العمل على تخفيف حدة التضخم.
3. تنمية وحشد الموارد وترشيد إستخدامها بحيث يساهم عملاء البنوك بجزء من مواردهم الذاتية وتمويل الأنشطة الأقتصادية المختلفة.
4. مساعدة البنوك على توفيق اوضاعها حسب متطلبات قانون تنظيم العمل لبنك السودان المركزي.
5. التركيز على معالجة الديون المتعثرة لدى المصارف في مجال توفيق الاوضاع.
6. الاستمرار في تعميق إسلام الجهاز المصرفي وإبراز شخصية البنك الاسلامي حسب مفهوم البنك الشامل.

تشجيع قيام المحافظ التمويلية وتطويرها. [2]

*أهمية التمويل:

تتمثل أهمية التمويل الأصغر في الأتي:

1. توفير فرص العمل الأساسية وغرس مسؤلية التدريب اثناء العمل.
2. المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.
3. توفير سبل العيش والرزق لعدد كبير من افراد الاسرة.

---

[1] - د:الصديق طلحة محمد رحمة، **مرجع سابق**، ص.15 .

[2] - تجربة السودان في مجال المصار ف والمؤسسات المالية الإسلامية، **مخطط إدارة السياسة التمويلية والنقدية**، (بنك السودان المركزي،2006م، ص.133).

4. الإستفادة من إمكانيات المجتمع المحلي.
5. تحقيق التنمية الإجتماعية ومحاربة الفقر.
6. توظيف المدخرات وإدخالها ضمن الودائع المصرفية.
7. المساعدة في توفير إحتياجات المشروعات الكبيرة.
8. المساهمة في التشغيل الكامل للموار الإقتصادية.
9. يلعب التمويل دورا هاما في إشباع الإحتياجات التمويلية للمنشآت الإقتصادية.
10. تمثل القروض الإستثمارية والتسهيلات الإئتمانية المقام الأول بين توظيفات البنوك التجارية وغير التجارية.[1]

أهمية التمويل الأصغر:

ساد في معظم الدول النامية "نظام مزدوج" أحدهما النظام الرأسمالي الذي تحكمه القوانين واللوائح التي تنظم الحد الأعلى لسعر الفائدة،ويخدم هذا النظام شريحة معينة من العملاء الكبار تتسم بكبر حجم مدخراتها وكذلك القروض التي يحتاجون إليها ونظام أخذ غير رسمي فهو نظام لا يخضع لأي قوانين او لوائح ويخدم هذا النظام الفئة المهمشة التي لا يمكنها التعامل مع مؤسسات النظام الرسمي كالبنوك ومؤسسات التمويل الأخرى وتنحصر هذه الفئة المهمشة في الشريحة ذات الدخول المنخفضة او المدعومة التي تلجأ إلى اصحاب الاموال عند إحتياجها للتمويل.[2]

يعتبر التمويل القوى المحركة للمشروعات الصغيرة وكذلك القوى المحركة للنمو الإقتصادي المستدام وكذلك أحد المصادر الرئيسية لتوفير فرص للعمالة وخلق بيئة صحية للتنافس وتحقيق العدالة الإجتماعية وكذلك تحقيق الكفاءة فى إستخدام الموارد المتاحة.

وإن قيام مشروعات التمويل الأصغر تؤدي الى إستخدام الكفاءة المتاحة للمجتمع والتى تؤدى الى الزيادة فى الإنتاج والإنتاجية والعمالة وعدالة توزيع الدخل.

---

[1] د:فلاح حسن السيسي، **إدارة المشروعات الصغيرة**، (عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2006م، ص.30

[2] د:خالد أمين عبد الله وإسماعيل إبراهيم، **إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية**، دار النشر، 2006م، ص.27.

حيث لاحظت لجنة الجوع المنبثقة عن الأمم المتحدة أن التمويل المناسب للمشروعات متناهية الصغر في الدول النامية تؤدي إلى زيادة مستويات معيشة الفقراء وإرتفاع معدلات الأمن الغذائي كما يؤدي إلى التطوير المستدام للإقتصاد القومي .

لاحظت اللجنة ايضا ان مؤسسات التمويل الرسمية في الدول النامية تأخذ في إعتبارها الدخول الممكن تحقيقها من مشروعات التمويل الأصغر التي يمتلكها الفقراء؛وقد لاحظ الدكتور محمد يونس احد الرواد الأوائل للتمويل الأصغر الذي أنشأ بنك جرامين في بنغلاديش ان الفقراء هم فقراء اليوم لأن مؤسسات التمويل الرسمية فشلت تدعيمهم في الماضي.[1]

أدوات ومخاطر ومبادئ التمويل الأصغر:

اولاً: الأدوات المستخدمة في التمويل:

هي الموارد الإقتصادية المتاحة للبشر:[2]

المشكلة ليست ندرة في الموارد وإنما في كيفية إستغلالها وأوضح الله تعالى في القرآن الكريم أن الموارد الإقتصادية المتاحة للبشر كافية وكفيلة في سد الإحتياجات للبشر كآفة في قوله تعالى: (وَآتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ)[3].

دعا الله سبحتنه وتعالى الإنسان إلى الإستثمار والسعي في الأرض قال تعالى: (فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ)[4].

دعوة الله هي الأساس الذي ينبغى النظر إليها لأن الرزق متاح للجميع وأن شرط الحصول على الرزق هو العمل والسعي والإستثمار والسعي في الأرض.[5]

---

[1] د:عبدالرحيم مبارك هاشم، **التمويل متناهي الصغر فى مصر دراسة تطبيقية للتجربة البنوك والمنظمات التى لا تهدف للربح**، جامعة 6 أكتوبر،2006،ص.27.

[2] مشاعر عوض إدريس، **بحث بعنوان أثر تمويل المؤسسات المالية للمشروعات الصغيرة**، بحث الماجستير فى الدرسات المصرفية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2007م، ص.45 .

[3] سورة إبراهيم،الأية (34).

[4] سورة الجمعة،الأية(15).

[5] مشاعر عوض إدريس، **المرجع السابق**، ص45.

ثانيا : مخاطرالتمويل الأصغر:

بالرغم من أهمية المشروعات الصغيره والمتوسطة لإمتصاص العماله وخلق فرص عمل جديدة كما يمكنها أن تكون آلية لحل مشكلة العطاله، إلا أنها تواجه العديد من المشاكل نجد على رأسها:

1/ ندرة بعض المواد اللازمة للإنتاج:

تعاني بعض المشروعات من نقص في المتاح من المواد الخام الأساسيه وإرتفاع أسعارها خاصه إذا كان يتم إستيرادها من الخارج مما يضطر أصحابها إلى الإعتماد على خامات أقل جودة وينعكس ذلك على جودة المنتج مما يتسبب ذلك في صعوبة التسويق بهامش ربح مناسب.

2/ عدم توفر البنية الأساسيه المناسبه:[1]

تعاني بعض المشروعات من عدم توافر البنية الأساسيه اللازمة بكفاءة مثل ضعف شبكة الطرق وإرتفاع تكاليف النقل أو عدم وجود مصادر للمياه اللازمة لبعض الصناعات .

3/ نقص مهارات التسويق:

يعتبر التسويق من المشكلات الهامة التي تواجه المشروعات الصغيرة حيث يتسبب عدم توافر بيانات كافية عن السوق قبل البدء في النشاط أو تجاهل أصحاب المشروعات المعلومات السلبية المتاحه في السوق الذي يعمل فيه المشروع وكذلك الضعف قنوات التوزيع وكثرة الوسطاء مما يزيد تكلفة المنتج النهائي مما يقلل من قدرته على المنافسة في السوق.[2]

4/العبء الضريبي وتعدد أوجه الجبايات :

من العوامل التي تقعد بالمشروعات الصغيرة وتعوق نموها وإستدامتها المصادر المتعددة لجمع الرسوم والملاحقة الدائمة لأصحاب المشروعات الصغيرة من السلطات المحلية السبب الذي يجعل هذه المشروعات غير مجزية ويصبح مالكوها غير قادرين على تسديد الإلتزامات المترتبة عليهم من المؤسسات التمويلية.

5/ قصور الإدارة والتخطيط:

ضعف القدرة على إدارة عناصر رأس المال العامل خاصة المخزون وحسابات القبض والحسابات الدائنة أو عدم وجود خطط التنبؤ المالي، بالإضافة إلى إنخفاض هامش الربح في

---

[1] مشاعر عوض إدريس ، **مرجع سابق**، ص.28.

[2] د:صالح جبريل حامد محمد، **مرجع سابق**، ص.9.

معظم المنتجات نتيجة لضعف إمكانات أو مؤهلات صاحب المشروع مما يؤدي إلى مشاكل مالية تزيد من صعوبة قدرة أصحابها على المنافسة في السوق.

6/ الإفتقار إلى توزيع جغرافي متناسق:

يؤدي عدم وجود خريطة تسويق إرشادية مبنية على أساس سليم لدراسة الإحتياجات الفعلية للسوق أو إنعدام التنسيق بين نوعية أنشطة المشروعات عند إنشائها إلى وجود تضارب في المصالح وتكدس بعض أنواع الأنشطة في مكان معين بنسبة أكبر من إحتياجات تلك المناطق وقد تكون هنالك مناطق بحاجة إلى هذه المشروعات .

7/ الإعتماد على تكنولوجيا غير متطورة:

إعتماد الغالبية العظمى من أصحاب المشروعات أو الصناعات على الإعتماد على معدات مستعملة أو بدائية لإنخفاص تكلفتها مما ينعكس على جودة المنتج وعدم قدرته على المنافسة، أما في حالة السودان فالمشروعات الصغيرة تتسم بالتقليدية والبدائية لضعف خاصية الإبتكار والمبادرة لدى المستثمر الصغير. [1]

8/ الحاجة إلى وجود جهة لضمان الأنتماء للمشروعات الصغيرة :

المؤسسات المالية بما فيها من المصارف تحتسب مخاطر الإتمان وتكون حساسة جدا تجاهها التي تكمن في (إخفاق العميل في السداد) ومخاطر السوق (مخاطر اسعار الصرف– اسعار الفائدة–حقوق الملكية–مخاطر السلع–مخاطر التشغيل–السيولة–الأعمال القانونية والأنظمة).

9/ التأخر عن سداد الأقساط في زمنها المحدد.

رابعاً: المبادئ اللازمة في التمويل الأصغر:

لكي تكون ممارسات واعدة ومشروعات ناجحة ومتطورة يجب الإلتزام بالمبادئ الأتية:

المبدأ الأول:

تقديم خدمات تلبي إحتياجات أصحاب المشاريع الصغيرة بحيث يراعي ذلك الأتي:

- ملائمة شروط التمويل المتطلبات الفنية والقانونية وبيئة المستفيدين.

[1] مشاعر عوض إدريس، **مرجع سابق**، ص.29

- تكرار عملية منح التمويل بحيث لا يكون لمرة واحدة فقط(الإستمرارية) ما لا يحقق إلا عندما يلتزم العملاء بسداد التمويل.
- ترك خيار المشروع للعميل حتي يتمكن من توظيف مهاراته وقدراته حسب خبرته في المجال مما يوفر فرص النجاح للمشروع.
- التدرج في منح التمويل يكون حجم مبلغ التمويل لا يتعدى إحتياجات تأسيس مشروع لأول مرة، بناء على مبدأ تراكم الخبرات والمهارات التسويقية والإدارية إلى أن يصل مرحلة ما يعرف ب(Enterprenurship).
- أن يكون الممول صديقا للمستفيد(القرب المكاني، تبسيط إجراءات التمويل، مرن واسع الأفق).

المبدأ الثاني:

خفض كلفة التمويل وفقا للأتي:

- رفع كفاءة عمليات منح التمويل عن طريق خفض الزمن الذي تتطلبه إجراءات منح التمويل إلى حده الأدنى.
- الإبقاء على التكلفة التشغيلية في حدها الأدنى لجعل إدارة عمليات التمويل منخفضة.
- منح التمويل بتكلفة أقل في حالة السداد في الوقت المحدد(حفز الزبائن المميزين).
- مرونة عمليات منح التمويل وتبسيط إجراءاتها.
- اللامركزية في منح التمويل، فروع او وحدات متخصصة على أن يكون ضابط الأئتمان هو نقطة الإرتكاز في عملية منح التمويل.

المبدأ الثالث:

حث المستفيدين من عملاء/زبائن التمويل الأصغر على سداد الإلتزامات التي عليهم عن طريق الأتي:

- إستخدام الضمانات غير التقليدية المتعارف عليها في السياسة التمويلية لمؤسسة التمويل المعينة والتي تركزعلى قوة روابط المجتمع المحلي.
- حفز العملاء المميزين بتكرار وإستمرار عملية التمويل في حالة السداد المنتظم.[1]

[1] د:صالح جبريل حامد محمد، **مرجع سابق**، ص.122.

- زيادة مبلغ التمويل في حالة الإلتزام بالسداد.
- منح التمويل بتكلفة اقل في حالة السداد في الوقت المحدد.

المبدأ الرابع :

يجب أن تغطى تكلفة التمويل الخدمات المترتبة على منح التمويل الأصغر للأسباب التالية:-

- تتميز التمويلات الممنوحة لعملاء التمويل الأصغر بأنها صغيرة الحجم نسبيا، مما يجعل تقديمها أعلى مقارنة مع القروض كبيرة الحجم.
- المستفيدون من التمويل من عملاء التمويل الأصغر قادرون ومستعدون لرفع هذه التكلفة لضمان إستدامة خدمات التمويل الأصغر يجب إجراء حساب تكلفة لتقديم تلك الخدمات وفق آليات السوق او حسب حجم الطلب على السلعة.
- التأمين على مشروعات التمويل الأصغر لتفادي المخاطر العارضة.
- تأمين جودة المنتج والنافذة التسويقية التي تستوعب المنتج.
- التعبئة الجيدة للمنتج .

المؤشرات الاساسية لقياس الإنعكاس الإيجابي لمشروعات التمويل الأصغر على حياة الاسرة:

1. السكن الملائم.
2. مياه صحية.[1]
3. كل الأطفال في سن الدراسة يجدون الفرصة للذهاب للمدرسة .
4. لرب الأسرة الإمكانية على دفع الأقساط الشهرية للتمويل.
5. وجود صرف صحي مناسب بالمنزل.
6. الحصول على الملابس الملائمة.
7. للأسر مصدر دخل إضافي(زراعي ، حيواني،صناعي) للإعتماد عليه عند الحاجة.
8. أن تكون الأسرة قد تمكنت من توفير حجم إدخار مناسب في العام.
9. للأسرة القدرة على تناول ثلاثة وجبات في اليوم بمعدل 2500 سعر حراري للفرد.
10. أن يكون للأسرة الإمكانية في علاج احد أفراد العائلة إذا مرض.

[1] د:صالح جبريل، **المرجع السابق**، ص.124.

المشروعات الصغيرة:

ماهية المشروعات الصغيرة:

في عام 1996م أقامت الوكالة الأمريكية العالمية للتنمية مؤتمرا للبحث أمر تمويل مشروعات لزيادة دخل الفقراء ، حضرت هذا المؤتمر 17 مؤسسة تعمل في مجال التمويل من 16 دولة نامية وفي هذا المؤتمر اكدت النتائج ان انسب المؤسسات لإدارة تمويل مشروعات الفقر هي المصارف لمالها من نظام مالي محكم وسلطات مالية حاذقة ،بناء على ما تقدم برزت للوجود الإستراتيجية الخاصة لمنح التمويل لمشروعات تخفيف وطأة الفقر من خلال المؤسسات المالية، البنك الدولي لديه إستشارية تعرف ب تقوم بتحليل اداء الدول في مشروعات الفقر وبناء على تحليلها تأتي التوصيات CGAP سلبا او إيجابيا نتيجة لقراءتها لأداء القطر في مشروعات تخفيف الفقر ،القروض المقدمة للدول النامية تبنى على نتائج الدراسات وتأخذ في الإعتبار الاليات التي من خلالها تتم إدارة هذه القروض والبنيات الأساسية لتلك المؤسسات المالية في الدول المعنية المتمثلة في وزارة المالية والبنك المركزي تتحمل ضمان منح الأموال تلك الأموال في القطر المعني، والسودان كأحد الدول التي تعاني من الفقر ويتجه الأن لتأسيس مؤسسات تعني بتمويل مشروعات الفقر و إستقطاب تمويل من البنك الدولي بين 20–30 مليون دولار يسخر لتمويل المشروعات الصغيرة، لكن نجاح هذه المشروعات يعتمد على عملية التخطيط والمتابعة والتقييم والتقويم التي لا تنفك ان تكون عماد الإدارة الفاعلة للنهوض بالمجتمعات المنتجة التي يعوزها التمويل.

إختلفت الأراء حول تعريف المشروع الصغير سواء على المستوى الدولي أو المحلي الإ أن هنالك بعض المعايير المستخدمة لإستخلاص تعريف محدد إهمها حجم العمالة أو رأس المال المستثمر أو متوسط قيمة المبيعات السنوية أو مستوى التكنولوجيا المستخدمة أو رأس المال المستثمر الثابت أو حصة المنشأة في السوق أو حجم القوى المحركة ،كما يمكن دمج أكثر من معيار مما ذكر لصياغة تعريف محدد، في السودان لايوجد تعريف محدد لكل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة لكن من المرجح أن يأخذ التعريف في الأعتبار عنصر العمالة ورأس المال لكن الأهمية تأتي في المقدمة في الأيدي العاملة بالمشروع، ولابد أن هنالك تشريع للمنشأت الصغيرة

يأخذ في الإعتبار عدد العاملين ورأس المال بإعتبارهما العنصرين الهامين في نشأت المنشأة الصغيرة .[1]

تعريف المشروع الصغير:[2]

لا يمكن تقديم تعريف نهائي ومفهوم محدد للمشروعات الصغيرة ،فهو مفهوم نسبي يختلف بإختلاف المعايير المتخذة لتعريف هذه الصناعات وكذلك إختلاف هذه المعايير بين دولة وأخرى، وفقا لإختلاف إمكانياتها وظروفها الإقتصادية والإجتماعية ودرجة تطورها التكنولوجي، وبالتالي هنالك العديد من التعريفات التي تتفق مع البيئة السياسية والإقتصادية في البلد المعني وتختلف في البلد الاخر كما قد تختلف في البلد نفسه وذلك حسب مراحل النمو التي يمر بها إقتصاد تلك الدولة، ومن هنا نجد التباين بين دولة وأخرى ومن مرحلة الى أخرى في تبني تعريف معين للمشروعات الصغيرة في بلد ما بما يتفق إمكانياتها ومقدرتها وظروفها الإقتصادية، كما يختلف التعريف وفقا للهدف منه. وهل هو للأغراض الإحصائية أم للأغراض التمويلية أو لأية أغراض أخرى، فمصطلح المشروعات الصغيرة مصطلح واسع إنتشر إستخدامه، أخذ تركيز على أهميته مؤخرا، على الرغم من وجوده عمليا منذ بداية تشكيل المجتمعات ويشمل هذا المصطلح، الأنشطة التي تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص أو منشأة صغيرة تستخدم عدد معين من العمال ولا يقتصر هذا المصطلح على منشآت القطاع الخاص وملائمتها وأصحاب الأعمال المستخدمين ولكنه يشمل كذلك التعاونيات ومجموعات الإنتاج الأسرية أو المنزلية وحيث أن مصطلح المشروعات الصغيرة رغم غموضه وعدم التوصل إلى تعريف واضح ومحدد وصعوبة التمييز فيما بينه وبين المفهوم المشروعات الكبيرة، حيث يكون الإنتقال فيما بينها تدريجيا، إلا أن هنالك ملامح وصفات أساسية متفق عليها لتعريفها لدى عدد كبير من الدارسين بأنه :

ذلك القطاع الذي يغطي كافة الأنشطة الإنتاجية والخدمية التي تتوفر فيها المعايير المتفقة عليها لدى كل دولة على حدة .[3]

---

[1] صالح جبريل حامد أحمد، **التمويل الأصغر في السودان: المفهوم – النماذج والتطبيقات**،2010م، ص12.3

[2] الأسرج حسين عبد المطلب، **تأثير الإتحاد الجمركي العربي على الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، وزارة التجارة والصناعة المصرية (مصر ،2007م) ص.2.

[3] صبري خليفة، **ورقة عمل المتلقى العربي الثالث للصناعات الصغيرة والمتوسطة**، سلطنة عمان ،2005م.

وربما يكون التعريف التالي هو تعريف بسيط ومقتصر يشير بشكل عام إلى مفهوم المشروعات الصغيرة وهو: كل نشاط لإنتاج سلع وخدمات يستعمل فيه تقنية غير معقدة ويتميز بقلة رأس المال المستمر ويعتمد على تشغيل العمالة بشكل أكبر

وفيما يلي بعض التعريفات في مناطق مختلفة:

1/ السودان:

* تعريف بنك السودان: (كل مشروع مرخص له ويبلغ تمويله واحد مليون دينار او اقل).

* تعريف إتحاد الصناعات السوداني: (كل مشروع مرخص له ويقل عدد العاملين فيه عن 10 عمال).[1]

2/ تعريف بنك الإحتياطي الفدرالي الأمريكي:

كل تنظيم مستقل في الملكية والإدارة يستحوذ على نصيب محدود من السوق والذي لايزيد عدد العاملين فيه عن 200 عامل ورأس مال لا يزيد عن 9 مليون دولار وارباحه السنوية لا تزيد عن 450الف دولار والقيمة المضافة لا تزيد عن 405 مليون دولار.

3/ تعريف الإتحاد الأوربي:

(كل منشأة عاملة او تنظيم يمارس نشاط إقتصادي ويقل عدد العاملين فيه عن 100عامل).

4/ تعريف اليابان:

يعتمد على نوع النشاط في ظل محدودية الحصة السوقية:

* المشروعات التجارية التي يعمل بها 5 عمال فأقل.

* مشروعات التعدين التي بها 30 عامل فأقل.

5/ تعريف جمهورية مصر العربية:

هو المشروع الذي يمتلكه ويدبره صاحبه بمفرده لكن حجم مبيعاته ودخله محدود بالنسبة للصناعة التي يعمل فيها ولا يزيد عن 100 موظف.

---

[1] مشاعر عوض إدريس، **أثر تمويل المؤسسات المالية للمشروعات الصغيرة**، ماجستير في الدراسات المصرفية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة غير منشورة، 2007م، ص.15.

وتعرف المشروعات الصغيرة بشكل عام: (بأنها تلك التنظيمات التي تقوم بالإنتاج على نطاق صغير وتستخدم رؤوس أموال صغيرة وتوظف عدد محدود من الأيدي وتتبع اساليب الإنتاج الحديث المرتبطة بالبيئة المحلية وتطبق مبدأ تقييم العمل في الإنتاج).[1]

المعايير المستخدمة لتعريف المشروعات الصغيرة:

1. الحد الأدنى والحد الأعلى لعدد العمال.
2. طاقة المشروعاات الصغيرة أو المشروع.
3. المستوى التكنولوجي المستخدم في المشروعات الصغيرة.
4. وجود منتجات المشروعات الصغيرة.
5. شكل الإدارة والتنظيم في هذه المشروعات.
6. علاقة المشروعات الصغيرة بالتصدير.
7. شكل المشروعات الصغيرة من الناحية القانونية.

وكل هذه المعايير تسهم في تحديد مفهوم المشروعات الصغيرة، ويمكن الإستناد إليها عند تعريفها كمعايير عدد العمال، معيار رأس المال، معيار الإنتاج، معيار حجم المبيعات فضلا عن المعايير الأخرى التي يأخذ في الإعتبار درجة التخصص في الإدارة ومستوى التقدم التكنولوجي وبالرغم من عدم وجود تعريف دولي موحد متفق عليه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، كما انه يوجد إتفاق على المعايير التي يمكن على اساسها تعريف المشروعات وتصنف جميعها ضمن فئتين:

أولاً: المعايير الكمية:

وتشمل هذه المعايير عدة انواع منها المعيار الأحادي كمعيار العمالة، ومعيار رأس المال، ومعيار الحجم او قيمة الإنتاج والمبيعات، ومعيار مستوى التكنولوجيا المستخدمة او المعيار الثنائي كمعيار العمالة ورأس المال معا وغيرها .

وأخيراً المعيار المركب الذي يضم عدة معايير في آن معا كمعيار عدد العمال وحجم رأس المال إضافة إلى حجم المبيعات وما إلى ذلك.

[1] مشاعر عوض إدريس، **مرجع سابق**، ص.17.

ثانياً: المعايير الوصفية (الوظيفية):

تعتمد هذه المعايير على الخصائص النوعية التي تميز هذه المشاريع لا عن المتوسطة والكبيرة من حيث:

1. تمركز ملكية المشروع بيد عدد محدد من الأفراد
2. ان يكون إنتاجه محليا او ان يكون نصيبه من السوق الذي ينافس فيها صغيرا نسبيا.
3. إحتياجه لمستويات متواضعة من افدارة والتنظيم ،فالتخصص الإداري قليل نسبيا.
4. مرونة الإتصال المباشر بين الإدارة والعمال.

ومن الملاحظ بشكل عام أن المعايير الكمية أكثر إستخداما من المعايير الوصفية، وتميل أغلبية التعريفات عند تصنيف المشروعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة إلى التركيز على عنصرين حجم رأس المال وعدد العمال مع أن هنالك العديد من الدول التى تأخذ بواحد أو أكثر من العناصر الاخرى .

ومن أكثر المعايير شيوعا:

1/ معيار العمالة:

ويمثل أبسط المعايير المتبعة للتعريف وأكثرها تناولا، ذلك أن إستخدام عدد العمال كمعيار لتعريف المنشآت الصغيرة وغيرها من المتوسطة والكبيرة ، يمتاز بعدد من المزايا منها:

1. يسهل عملية المقارنة بين القطاعات والدول.
2. مقياس ومعيار ثابت وموحد، خصوصا أنه لا يتربط بتغيرات الاسعار وإختلافها مباشرة وتغيرات أسعار الصرف.
3. من السهولة جمع المعلومات حول المعيار.[1]

خصائص ومميزات المشروعات الصغيرة:

يلاحظ أن خصائص المشروعات الصغيرة منها ما هو سلبي ومنها إيجابي، غير أن الجوانب السلبية في هذه المشاريع ترجع إليها مباشرة بقدر ما هي مرتبطة بالمشكلات التى تواجهها ، وهو ما سيتم تفصيله لاحقا، هذا وتتسم المشروعات الصغيرة بمجموعة من الخصائص من أهمها:

[1]– حسن عثمان السماني ، **مرجع سابق**، ص.28.

أولاً: إنخفاض التكاليف الرأسمالية نسبياً:

تتميز المشاريع بأنها إستثمارية محدوده كما أن تكلفة رأس المال المستثمر في الاصول الثابتة والمتغيرة منخفضة نسبيا مما يجعل تكلفة خلق فرص العمل فيها متدنية مقارنة بتكلفتها في المشروعات الكبيرة وفي حقيقة الامر فإن المشروع الصغير يسعى إلى دورة رأس مال سريعة أي إسترداد الاموال في أقل وقت ممكن.

ثانياً: قلة عدد العاملين في المشروع الصغير:

لا يحتاج المشروع الصغير لعدد كبير من العمال ويبدأ نشاطه بقدر ما يحتاجإلى مهارة أولئك العمال، وعلى الرغم من قاة عدد العاملين في المشروع الصغير إلا أن تعدادها الكبير وإنتشارها الواسع يجعلها كثيفة العمال ما يميزها في إستقطاب الإيدي العاملة وبالتالي قدرتها على إمتصاص الإيدي العاملة عن العمل مقارنة بالمشروعات الكبيرة التى يستعان فيها بالألة عن الإنسان وبهذا تتميز المشروعات الصغيرة بتوفير المزيد من فرص العمل .

ثالثاً: الجمع بين الإدارة والملكية:

عادة ما يكون مالك المنشأة هو مديرها وهذا ما يجعلها أكثر جذباً للإستثمارات الصغيرة إذ يتولي بنفسه العمليات الإدارية والفنية والمالية للمشروع، وما تملكه هذه الخاصية من فوائد لصاحب المشروع الفرد، على عكس ما تجده في أحيان كثيرة في حالة شركاء، من حيث الحصول على الإستغلال عن سلطة الاخرين والتحرر منها وإمتلاك حرية القرار أو التحكم فيما يفعل وكيفية ما يفعل، وأن ما يجنيه من أرباح سيؤول إليه مباشرة وإلى ما هنالك من مزايا إلا أنها تحمل كذلك عدة عيوب تتمثل أولا بمجازاة برأس المال الذي يملكه أو الذي إقترضه، والعمل لساعات أطول وإن مسؤلية النجاح أو الفشل ستقع على عاتقه وأنه سيتحمل القيام بكل وظائف المشروع إذا عزم الامر.[1]

رابعاً: تواضع المستوي التكنولوجي والآلات المستخدمة:

تتسم المشروعات الصغيرة بمحدودية متطلبات التكنولوجيا والتحديث بالشكل الضي تتطلبه المشروعات المتوسطة والكبيرة، وذلك نظرا لضعف القدرة المالية لمالك المشروعات الصغيرة فغالبا ما يكون المستوي التكنولوجي المستخدم غير متقدم نسبيا، ويعتمد إلى حد كبير على

[1]– معهد الإدارة، **إدارة المشروعات الصغيرة**، لندن، حقوق الترجمة والنشر مكتبة جرير، (الرياض، السعودية، 2001م).ص.2.

الإمكانيات المحلية المتاحة فتكون الادوات والالات المستخدمة بسيطة والتى بدورها تعتمد على مهارة العمال.

خامساً: القدرة على التفاعل بمرونة وسهولة مع متغيرات الإستثمار:

أي التحول إلى إنتاج سلع وخدمات أخري تتناسب مع متغيرات السوق ، وتتميز بسرعة وسهولة تكيف الإنتاج حسب الإحتياجات حيث تأخذ بعين الإعتبار الرغبات المتجددة للفرد المستهلك وذلك إعتمادا على مهارات صاحب المشروع والعاملين معه بسبب الإعتماد على الآت بسيطة قابلة لإنتاج أكثر من سلعة .

سادساً: الإنتشار الجغرافي الواسع :

تتميز الصناعات الصغيرة بالإنتشار الجغرافي الواسع الذي يجعلها تغطي مناطق مختلفة وأعداد كبيرة من السكان، وذلك نظرا لإنخفاض تكاليف تأسيسها من جهة ومحدودية إنتاجها من جهة أخرى، وغالبا ما يكون مستهلكي هذا الإنتاج في إطار وحدود منطقة إقامة المشروع، الأمر الذي يستدعي تلبية إحتياجات المجتمع المحلي بتأسيس المزيد من المشروعات (مما يساعد على تقليل التفاوتات الإقليمية وتحقيق التنمية المتوازنة) . تلعب المشروعات الصغيرة دورا هاما في نمو إقتصادى البلد المعني لما لها من سمات تتمثل في الأتي :-[1]

- صغر حجم المتطلبات الرأسمالية (حجم الإستثمار).
- سهولة إعداد الدراسات اللازمة للإنشاء.
- سرعة البدء في التشغيل .
- لاتحتاج إلى بنيات أساسية معقدة .
- سرعة دوران رأس المال العامل .
- تعتمد على الكفاءة والمهارات الشخصية بشكل أساسي 1.

سابعاً: إستقطاب العنصر النسائي للعمل فيها:

لعل أبرز ما يلاحظ في المشروعات الصغيرة عن غيرها من المشروعات الدور البارز لمرأة فيها، حيث تستقطب نسبة مثقفة من النساء للعمل بها سواء كانت صاحبة المشروع أو عاملة في المشروع، ذلك إن تفاوتت نسبة مشاركتها من قطاع إلى قطاع أو من إقليم إلى إقليم، إلا أنه يتضح أن طبيعة المشروعات الصغيرة تلائم بشكل أكبر متطلبات عمل المرأة سيما في المناطق

[1] هيكل محمد، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**، المجموعة العربية (القاهرة 2003م)، ص.21-20.

الأكثر إحتياجا والحال هذه أن المشروعات الصغيرة أحد أهم وسائل تمكين المرأة التي تعتمد في إستراتيجيات التنمية .[1]

إضافة إلى غير ذلك من الخصائص كإمكانية إقامتها في مساحات صغيرة نظرا لقلة وسائل الإنتاج المستخدمة وصغرها. وإرتفاع قدرة أصحابها الذاتية على الإبتكار 2،ولقد لخصت خصائص هذه المشروعات بتسجيل مكثف وسريع على أن منشآت الأعمال الصغيرة مرنة، وهي أكثرها عددا، ويمكنها تسويق منتجات جديدة، ويمكن أن تختفي بسرعة نظرا لإرتفاع درجة المخاطر فيها.[2]

رؤية مستقبلية لتنمية المشروعات الصغيرة :[3]

مما سبق كان لازما وضع رؤية مستقبلية لتنمية هذا القطاع الهام لما له من أثر كبير على التنمية الشاملة للمجتمع وخاصة ونحن في القرن الواحد والعشرين بكل تحدياته من التكتلات الإقتصادية العالمية، إتفاقية الجات والمشاركات الأوربية والشركات المتعددة الجنسيات مما يستدعي تكاتف كافة الأجهزة المسائلة في جميع البلدان النامية للإرتقاء بهذا القطاع وتوفي كل ما يلزمه من نواحي تنظيمية ومالية وفنية وتكنولوجية حتى يتمكن من المنافسة والمواجهة المحتملة الواردة من كافة الأقطار الأخرى .

وسنستعرض فيما يلي أهم التصورات المستقبلية للنهوض بتلك المشروعات وهي كالأتي:

1- الدعم المالي:

- وضع التيسيرات المالية من تخصيص الفائدة على القروض الممنوحة مع تسهيل إجراءات الحصول على قروض، ومنح فترات سماح مؤقتة لمدة سنتين لسداد أقساط القروض وفوائدها .
- قيام أحد البنوك بدور وسيط لمساعدة المستثمرين في هذا القطاع والذين ليس لهم دراية ولا خبرة في شراء الآلات والمعدات أو مواد خام وأن يقوم البنك بتدبير كل ما يحتاجونه من موارد محلية أو مستوردة .

---

[1]- صالح جبريل حامد أحمد، **مرجع سابق**، ص.8.

[2]- AFAIR GLOBIZATION-CREATING OPPORTUNNITIES FOR ALL –ILO 2004 P.59-61.

[3] د:هارس، ترجمة: عبدالله هاشم، **الإقتصاد والأهلية**، (الأردن، 2001م) ص.131. 1

2- توفير قاعدة معلومات:

- وتتعلق هذه المعلومات حول كل ما يهم المستثمر من الحصول على الآلات والمعدات والخامات وأماكن توافرها .
- المواصفات القياسية الفنية الخاصة بالمنتجات والخامات حتى لا يتم إهدار تلك الخامات.
- أماكن وسائل الدعم المختلفة سواء تمويلية أو فنية أو تسويقية.

3- رفع مستوى العمالة فنيا ومهنياً:

لتحيق ذلك يجب أن يكون هنالك تطور سريع في سياسة التأهيل والتدريب الملاحقة للمتغيرات العالمية بنفس درجة التسارع، مع أهمية الإلتزام بنفس نوعيات التأهيل المهني والمطبقة عالميا .

4- التسويق:

تعتبر مشكلة تسويق المنتجات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد المشاكل الأساسية والتي تتطلب المساعدة لتلك المشاريع حتى يمكنها من السير في عدة إتجاهات منها:

- أن تصبح هذه المشاريع مغذية للمشاريع الكبيرة.
- توجيهها لسد حاجة الأسواق والمستهلكين.
- الوصول لهذه المنتجات إلى التصدير للخارج .

5- الدعم الفني:

يتم ذلك من خلال مؤسسات إستشارية وتنموية خاصة حيث مد يد العون لتطوير تلك المشروعات فنيا عن طريق توفير إمكانيات المشورة الفنية لحل مشكلات هذا القطاع مع الأجهزة المسؤلة عن قوانين العمل والحصول على المعونة الفنية والإرشادات مع توفير الدعم الفني الكامل للدخول في تصنيع الأجزاء والمكونات الإلكترونية للأجهزة الكهربائية والإلكترونية .

6- دعم التنسيق:

توحيد جهة الإختصاص والإشراف والرقابة على هذه المشروعات مع توحيد كافة التشريعات التي تتعلق بها لخدمة هذا القطاع مع تذليل كافة الصعوبات التي تواجهه مثل تلك النوعية من المشروعات.

7- دعم إقامة الحضانات التكنولوجية:

أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة بإقامة الحضانات التكنولوجية والتي تعمل على إتقان تكنولوجيا الإنتاج وتطويرها مما يؤدي إلى رفع القدرة التنافسية للمنتج والمنشأة .

8- دعم إقامة وحدات المداولة الصناعية:

تهدف إلى ربط العلاقة بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة من جانب والصناعات الكبيرة من جانب آخرعن طريق التعاقد من الباطن أو المناولة الصناعية مما يؤدي إلى تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة لتصبح مورد للمواد الخام وقطع الغيار للمؤسسات الكبيرة .

9- التعاون مع الشركات متعددة الجنسيات:

نظرا لأن الشركات متعددة الجنسيات تتمتع بقدر وافر من الدعم الفني والمالي والتقنية العالمية مما يتطلب قيام المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالإستفادة من هذه الشركات مستقبلا بالحصول على معونات فنية وتكنولوجية لتنمية قدرتها التنافسية، إضافة إلى فتح أسواق خارجية، ومن أمثلة هذه الشركات (شركة IBM- (BTMK وأخرى[1].

عيوب المشروعات الصغيرة:

1. عدم توافر الخبرة الكافية في الإدارة.
2. صعوبة توفير الإحتياجات المالية.
3. صعوبة المنافسة.
4. عدم القدرة على جذب العمالة الماهرة.
5. عدم القدرة على تحمل الخسائر.
6. إرتباط إستمرار المشروع بأصحابه، اي ينتهي المشروع بوفاة صاحبه.[2]

المشاكل والمعوقات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة

أولاً: المشاكل:

تحتاج المشروعات الصغيرة إلى نوعين من الإحتياطات التمويلية أولهما ما يتعلق بتمويل الأصول الثابتة وذلك بغرض إقتناء الأصول اللازمة لمباشرة العمليات الإنتاجية المختلفة كالأراضي والمباني والآلات والمعدات، وثانيهما ما يتعلق بتمويل رأس المال العامل وذلك بغرض

---

[1]- حسن عثمان السماني، **مرجع سبق ذكره**، ص.128-126 .

[2]- د:ايمن علي عمر، **إدارة المشروعات الصغيرة**، مدخل بيئي، ص.41.

مقابلة متطلبيات التكوين السلعي وإحتياجاتها النقدية اللازمة للتشغيل ولكن لم تستطيع مؤسسات التمويل خاصة البنوك التجارية أن تقوم بالدور المأمول فيما يتعلق بتزويد المنشآت الصغيرة بإحتياجاتها التمويلية وذلك نظرا للعديد من الأسباب منها:

- إن قانون البنك المركزي وكذلك تعليمات البنك المصري لم تتضمن أية معادلة تفصيلية للمشروعات الصغيرة سواء في سعر الفائدة أو فترات السداد وكذلك من ناحية الضمانات المطلوبة.
- بالإضافة إلى ذلك نجد أن القروض الممنوحة للمنشآت الصغيرة لا تحقق هامش الربح الكافي والذي لا يشجع البنوك على التعامل معها.
- وكذلك ضعف خبرة المنشآت الصغيرة في مجال إدارة الأعمال كذلك عدم الدراية الكافية لأساليب التسويق يجعل نشاط هذه المنشآت المهنية عرضة للتقلبات والتذبذبات مما يؤدي إلى ضعف قدرة هذه المنشآت على الوفاء بإلتزاماتها المالية من قبل البنك .
- والأهم عدم سلامة الهيكل التمويلي للمنشأة الصغيرة فغالبا ما يكون لرأس المال المدفوع الظاهر للميزانية البالغ الضآلة (وذلك تحسبا) للمسائل الضريبية ويقع على البنك مسؤلية معاونة العميل في إعداد البيانات اللازمة لإستيفاء طلب القروض وتقدير قيمة الأصول الحقيقة للمشروع وإعداد ميزانية تعبر عن الواقع الفعلي للعميل، وهذا ما يضيف الكثير إلى الأعباء المالية والإدارية للبنك.
- كذلك مطلوب من البنك متابعة الميزانية لإستخدامات القرض لتأمين حقوق البنك والتعرف على خطوات سير المشروع لإمكان التنبؤ المبكر بالمشاكل والإختناقات التي يتعرض لها المشروع والمعاونة في وضع الحلول تجنبا لتعثر العميل وعمليات المتابعة هذه لا تزيد من التكاليف والأعباء على البنك[1].

المشاكل التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة:

1/ مشكلة ضعف القروض والإئتمان الممنوح من الجهاز المصرفي:

كشفت الدراسات والمعلومات عن وجود مستثمرين صغار يبحثون عن مصادر تمويل مناسبة وهنالك ايضا اعداد كبيرة من الحرفيين واصحاب المشروعات الصغيرة القائمة والأفراد ذوي الخبرة الفنية والحافز الشخصي يجدون مشقة كبيرة في ظل الأوضاع الراهنة في الحصول على التمويل

[1] حسن عثمان السماني، **مرجع سابق**، ص.76.

اللازم لهم، والذي كثيرا ما يتجاوز بضعة عشرة الآف من الجنيهات، في نفس الوقت الذي تتزايد فيه حاجة المشروعات إلى القروض المصرفية والأئتمان الممنوح نجد البنوك لا تقبل بالدرجة الكافية على إتاحة هذا النوع من التمويل للمشروعات الصغيرة، ومازالت القروض الممنوح للمشروعات الصغيرة من البنوك التجارية تكاد تكون محدود ومتفرقة وإن بنوك الإستثمار والأعمال تفضل أن تقدم القروض والتسهيلات للقطاع التجاري والقطاعات والمشروعات التي تعود عليها بفائدة أكبر من ان تقوم بتمويل المشروعات الصغير بالتالي فإن النسبة الغالبة من المستثمرين المستفيدين من حجم التمويل المتاح من بنوك الإستثمار والأعمال هم مستثمرين من الأحجام الإقتصادية الكبيرة.

2/ مشكلة تمويل المشروعات الصغيرة بالعملات الأجنبية وبالقروض الدولية:

من الواضح ان المشروعات الصغيرة تحصل على تمويل محدود بالإقتراض والتسهيلات من كل البنوك التجارية وبنوك الإستثمار والأعمال وبنك التنمية يترتب على ذلك ان تلك المشروعات تحتاج إلى تمويل أجنبي للحصول على المعدات الرأسمالية كالألات والعدد والمعدات الحديثة والتكنولوجيا المتقدمة، ويتوفر لدى بعض من العاملين بالخارج ارصدة من العملات الأجنبية تستخدم في التمويل، لكنها ليست بالدرجة الكافية، كما أن المشروعات الصغيرة المشتركة عادة ما تعتمد على الشريك العربي أو الأجنبي في توفير العملات الأجنبية اللازمة إلا ان الصناعات الصغيرة التصديرية لا تواجه مشكلة توفير إحتياجاتها من توفير العملات الأجنبية فالصادرات السلعيةة تمول الألات والمعدات الجديدة المستوردة ورغم ذلك فإن المشروعات الصغير تواجه مشاكل عديدة عند التصدير، ويضاف إلى ذلك ايضا أن فرص التمويل بالإقتراض عن طريق البنك الدولي للإنشاء والتعمير وهيئة التنمية الدولية وهيئة التنمية والمعونة الأمريكية AIO هي فرص ليست كبيرة.[1]

3/ مشكلة صعوبة الحصول على البدائل التمويلية الأخرى:

إذا فشل المستثمر في المشروعات الصغيرة في الحصول على التمويل بالإقتراض من البنوك قد يكون إستنفذ فرص التمويل من القطاع المصرفي بالإضافة إلى صعوبة التمويل الذاتي برأس مال أو المشاركة وتشير تجارب المشروعات الصغيرة إلى أن هناك صعوبات عديدة في تمويل هذه المشروعات من البدائل التمويلية الأخرى وهذا الوضع يحتاج إلى تعديل السياسات النقدية

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص43-47.

والسياسة الضريبية لتشجيع تلك المشروعات والقطاع الخاص لفتح أسواق التصدير الدولية أمام منتجات المشروعات الصغيرة وهي مشكلة في حد ذاتها كبدائل أخرى للتمويل تلك المشروعات، بل هنالك صعوبات أكثر حدة في البدائل التمويلية الأخرى.

4/ غياب التنسيق في المعروض من القروض المصرفية وضع:

المخاطر التي تواجه المشروعات الصغيرة:[1]

يمكن تقسيم المخاطر التي تواجه المشروعات الصغيرة إلى ثلاثة اقسام هي:

أولاً: المخاطر الداخلية:

يتعرض المشروع الصغير إلى العديد من المخاطر الداخلية التي تتعلق بنقص الخبرة منها :

1- نقص الخبرات الفنية.

2- نقص المهارات الإدارية.

3- نقص المهارات التنظيمية.

4- نقص الخبرات بأليات السوق.

5- عدم الفصل بين الموارد الشخصية وموارد المشروع.

ثانياً: المخاطر الخارجية:

كذلك يتعرض المشروع الصغير إلى العديد من المخاطر الخارجية التي تتعلق بعدم إختبار المنتج الجديد ومنها:

1. عدم إختبار تقبل السوق للمنتج.
2. عدم التعرف على قنوات التسويق المتاحة.
3. قلة المعرفة بالموردين.
4. قلة المعرفة بالمشروعات المكملة والمغذية.
5. قلة المعرفة بالوائح والقوانين.
6. عدم القدرة على التعامل مع جهات التمويل.
7. عدم الإلمام بمستويات الجودة المقبولة.
8. قلة المعرفة بسوق العمل والموارد البشرية المتاحة.
9. إنعدام الثقة مع العملاء والموردين.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص.76-80.

المبحث الثاني

التنمية الإقتصادية

مفهوم التنمية الإقتصادية:

ينطوي مفهوم التنمية الإقتصادية على حدوث تغيير في هيكل توزيع الدخل وتغيير في هيكل الإنتاج وتغيير في نوعية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد في المتوسط – ولعل هذا يعني أن التنمية الإقتصادية لا تركز فقط على التغيير الكمي وإنما تمتد لتشمل التغيير النوعي والهيكلي.

يمكن بوجه عام ان نعرف التنميثة الإقتصادية بأنها العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن نوعية الحياة وتغير هيكلي في نوعية الإنتاج .

ووفقا لهذا التعريف فإن التنمية تحتوي على عدد من العناصر اهمها:

1. **الشمولية:**

والتنمية تعبير شامل ينطوي ليست فقط على الجانب الإقتصادي وإنما ايضا الثقافي والسياسي والإجتماعي والأخلاقي .

من هذا المنطلق فإن التنمية تتضمن التحديث MODERENIZATION والذي يشير إلى إضعاف دور العادات والتقاليد غير العلمية في إتخاذ القرارات وزيادة دور المعرفة العلمية، ولكن من ناحية اخرى تتضمن التنمية ايضا الإلتزام بالجانب الأخلاقي. وهناك من المعرفة الحديث ماهو مخرب ومدمر. ولذا فإن التحديث لا يعني بالضرورة الفرنجة WESTERNIZATION بما قد يحمله احيانا من جواني سلبية.[1]

2. **حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن:**

هذا يوحي بأن التنمية عملية طويلة الأجل.

3. **حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة(التخفيف من ظاهرة الفقر).**

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **إتجاهات حديثة في التنمية**، (مصر: الناشر الدار الجامعية– 2002–2003م) ص 16–17.

4. **ضرورة التحسن في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد.**
5. **تغيير هيكل الإنتاج بما يضمن توسيع الطاقة الإنتاجية بطريقة تراكمية.**

ويلاحظ أن التغيير الهيكلي يحتاج إلى توجيه من الحكومة حتى يحدث على النحو المرغوب. في هذه الحالة تقوم الحكومة بوضع خطة شاملة تتضمن أولويات الإستثمار ثم تتولى عملية الإشراف على التنفيذ بما يتضمن أهداف الخطة. وينادي بعض الكتاب بضرورة إلتزام الحكومة في تدخلها ببعض المبادي العامة التي يمكن أن تجعلها في الأتي:

أ- تحقيق التكامل بين القطاع الزراعي وتنمية القطاع الصناعي في خطة التنمية الشاملة[1].

ب- نشر الصناعات في المناطق الريفية والحضرية بدلا عن تركزها في المناطق الحضرية.

ت- تحقيق التكامل بين برنامج التصنيع المحلي وبرنامج التصدير.

الملامح والأهداف والقيم الجوهرية للتنمية الإقتصادية:

يستطيع الباحث أن يستنتج إن التنمية هي حقيقة مادية ملموسة كما أنها حالة نفسية والتي فيها أمت المجتمع وسائل الحصول على حياة أفضل. أيا كانت المكونات المحددة لتلك الحياة الفضلى، فإن التنمية في كل المجتمعات يجب أن يتوافر فيها على الأقل واحد من الأهداف الثلاثة التالية:

1. زيادة إتاحة وتوسيع وتوزيع السلع الأساسية المقومة للحياة مثل الغذاء والسكن والحماية.
2. رفع مستوى المعيشة متضمنا توفير فرص عمل أكبر وتعليم أفضل وإهتمام أكبر بالقيم الثقافية والقيم الإنسانية، والتي لا تؤدي فقط لتحسين الرفاهية المادية بل إنها سوف تولد عزة نفس على المستوى الفردي بشكل كبير.
3. توسيع نطاق الإختبار الإقتصادية والإجتماعية المتاحة للأفراد والأمم، وذلك عن طريق تخليصهم من العبودية، والإعتمادية وليس فقط في علاقاتهم مع الناس والدول بل أيضا تحريرهم من قوى الجهل والمأساة الإنسانية.

القيم الجوهرية للتنمية الإقتصادية :

1. القدرة على العيش.
2. تقدير الذات وإحترامها.
3. الحرية من الإستعباد .

---

[1] منشيل تودارو : **التنمية الإقتصادية**، دار المريخ للنشر – 1996م، ص.(58-59-61).

الملامح الأساسية للتنمية الإقتصادية :

توصل شيزي إلى أن ملامح التنمية يمكن حصرها في ثلاثة أنواع من العمليات، ومن هذه العمليات:

1. عمليات التركيم.
2. عمليات تخصيص الموارد.
3. العمليات الديمغرافية والتوزيعية.

أولاً: عمليات التركيم:

وتتمثل أولى عمليات التركيم في التكوين الرأسمالي المادي والذي ينعكس في زيادة معدل الإدخار ومعدل الإستثمار مع زيادة متوسط الدخل الحقيقي – كما ينعكس أيضا في إنخفاض نسبة صافي التدفقات الرأسمالية من الخارج مع زيادة متوسط الدخل الحقيقي، وهو ما يشير إلى تناقص إعتماد الدولة الأكثر تقدما على التدفقات الرأسمالية من الخارج.

أما ثاني عمليات التركيم فهي تتمثل في التكوين الرأسمالي البشري والذي ينعكس في زيادة النسبة المنفقة من الدخل على التعليم، وزيادة التسجيل في المدارس بالفئات العمرية المختلفة مع زيادة متوسط الدخل الحقيقي.

وتتمثل ثالث عمليات التركيم في زيادة الإيرادت الحكومية مع زيادة متوسط الدخل الحقيقي وهو ما يعكس الدور الذي تقوم به الحكومة في تنمية المجتمع في المجالات المختلفة كالبنية الأسياسية والتعليم والصحة وغيرها.[1]

ثانياً: عمليات تخصيص الموارد:

وتتمثل أولى هذه العمليات في تغيير هيكل الإنتاج والذي ينعكس في زيادة النسبة التي تحتلها كل من الصناعة التحويلية والخدمات التي يحتلها القطاع الأولى.

أما ثاني عمليات التخصيص فهي تتمثل في تغيير هيكل الطلب المحلي والذي ينعكس في تناقص نسبة الإستهلاك الخاص من الطلب المحلي وتزايد نسبة الإستهلاك العام، ويعبر هذا عن حقيقة تزايد دور الحكومة في تغذية الطلب المحلي مع تزايد الدخل في التجربة الماضية – يضاف ألى ذلك إنخفاض نسبة الإنفاق على الغذاء من الدخل مع زيادة متوسط الدخل الحقيقي.

---

[1] محمد عبدالمنعم عفر: **التنمية والتخطيط وتقويم المشروعات في الإقتصاد الإسلامي**، (مكة المكرمة : دار المريخ للطباعة والنشر – المنصورة – 1412-1992م) ص.(40-41).

يمثل تغيير هيكل التجارة ثالث عمليات التخصيص[1].

وينعكس هذا العنصر في تزايد النسبة التي تمثلها الصادرات والواردات من الناتج المحلي من تزايد متوسط الدخل الحقيقي، بالإضافة إلى تزايد النسبة التي تمثلها الصادرات الصناعية من الصادرات الكلية وإنخفاض نسبة الصادرات الأولية ويعني هذا أن التنمية الإقتصادية يصاحبها ذلك إنفتاح الإقتصاد على الخارج وإن كان هذا لايعني بالضرورة زيادة درجة التبعية للخارج طالما أنها يصاحبه زيادة درجة التنوع السلعي في الصادرات وزيادة درجة التنوعت الجغرافي.

ثالثاً: العمليات الديمغرافية والتوزيعية:

وتتمثل أولى هذه العمليات في تغيير هيكل العامل الذي ينعكس في زيادة نسبة العمالة المحولة لقطاعي الصناعة التحويلية والخدمات ونسبة العمالة بالبقطاع الأولي،مع زيادة متوسط الدخل الحقيقي.

يضاف إلى ذلك تناقص معدل المواليد وكذلك معدل الوفيات مع تقدم مرحلة التنمية، وإن كان الإنخفاض في معدل المواليد في المراحل الأولى من التنمية – وفي المراحل المتقدمة بتخفيض معدل المواليد بدرجة كبيرة وتقل الفجوة بينه وبين معدل الوفيات.

أما ثالث هذه العمليات فهو يتمثل في تناقص النصيب النسبي.

مفهوم النمو الإقتصادي:

يقصد بالنمو الإقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل . وبالتعمق في هذا المفهوم فإنه يتعين بالتأكيد على:

إن النمو الإقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل لابد أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لابد أن يفوق معدل النمو السكاني، وعلى ذلك فإن معدل النمو الإقتصادي = معدل نمو الدخل الحقيقي– معدل النمو السكاني.

تنطوي عليه عملية التنمية الإقتصادية علي جميع ما انطوت عليه عملية النمو الإقتصادي لكنها تنفرد عن عملية النمو بعدد من العوامل تتمثل في:

1. تغيرات في الهيكل والبنيان الإقتصادي.
2. إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة.

[1] محمد عبدالمنعم عقر، **مرجع سابق**، ص.43.

3. ضرورة الإهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة وإعطاء الأولويات لتلك الأسياسيات.

وعلى الرغم من وجود فروق واضحة بين كل من النمو والتنمية والتقدم، فإنهما كثيرا ما تستخدم كمرادفات بسبب ما تشمله من عناصر المشاركة.[1]

بعض نظريات التنمية الإقتصادية:

نظريات وإستراتيجية التنمية الإقتصادية:

توضح الإسناد روستو في نظريته عن مراحل النمو وإن عملية النمو الكاملة تمر بخمس مراحل وهي:

مرحلة المجتمع التقليدي، ومرحلة التهيؤ للإنطلاق، ومرحلة الإنطلاق لابد أن تتحقق ثلاث شروط مترابطة يقف على قمتها الإرتفاع بمعدل تكوين رأس المال.

فعليها أن تزيد نسبة الإستثمارات المنتجة إلى 10% من ناتجها القومي وأن يظهر بها قطاع أو أكثر من قطاعات الصناعات التحويلية والتي تحقق معدلات نمو عالية، وان تتوفر بيئة سياسية وإجتماعية وثقافية موافقة.

وقد أكد الأستاذ آرثر لويس A.LEWIS إن التنمية الإقتصادية يتوقف نجاحها على تحقيق زيادة كبيرة في التراكم الرأسمالي بما في ذلك المعرفة والكفاءات. وكان يجادل بثقة ان الإقتصاد المتخلف الذي يزيد سكانه سنويا بمعدل 52% كي يحقق إرتفاعا في معدل النمو نصيب الفرد قدره 2% وان يترفع بالطبع نمو دخله القومي 4%، ولكي يحقق هذا الهدف عليه أن يدخر ويستثمر ربع دخله القومي سنويا، فعليه ان يرفع إدخاره الإختياري إلى 12–15% ويضيف عليه إدخارا إجباريا إلى ما يقرب 10–13% ورأيه إن ما ينقص البلاد المتخلفة ليس وسائل توفير هذه الموارد الضخمة ولكن التصميم والإدارية[2].

يعارض العديد من الإقتصاديين فكرة التنمية الإقتصادية على أساس ان التنمية الإقتصادية في حد ذاتها سلسلة من الدفعيات المتقطعة. ويوصى هؤلاء الإقتصاديون بضرورة القيام بدفعة قوية، أي ضرورة البدء بتنفيد حجم ضخم من الإستثمارات حتى يمكن التقلب على الر كود الإقتصادي للمجتمع المتخلف، ويجب أن لا ينخفض هذا الحجم من الإستثمار القومي عن حد

---

[1] محمد عبدالعزيز عجمية. وإيمان عطية ناصف: **التنمية الإقتصادية دراسات نظزية وتطبيقية**، (مصر:الناشر قسم الإقتصاد كلية التجارة– جامعة الإسكندرية– 2000م) ص45.

[2] محمدعبدالعزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، **المرجع السابق ذكره**، ص(105).

معين وألا تنجح التنمية في كسر الحواجز وعوامل المقاومة الداخلية للتقدم في إقتصاد البلد المتخلف وان التنمية بدفعات صغيرة لا تكفي للتقلب على عوامل التخلف والركود بصدد التدليل على ضرورة إستثمار حد أدنى من الموارد الإقتصادية ضروري ولازم لإنجاح أي برنامج أو خطة تنمية، يشبه الإقتصاديون الإقتصاد القومي بالطائرة التى تحتاج إلى دفعة قوية كي تبدأ سيرها وتتخلص من الجاذبية الأرضية وبالقياس لابد من حد أدنى من الجهد الإنمائييجب بذله قبل أن يتسنى التغلب على المقاومة الذاتية لعوامل التخلف وان تنطبق مبدأ الدفعة القوية BIG DUSH أمر ضروري لتحقيق إنطلاقة الإقتصاد[1].

نظريات وإستراتيجية النمو الإقتصادي:

صاغ الأستاذ نبركسة جوهر فكرة الدفعة القوية التي قدمها روز نشتين – رودان في صغية حديثة متكاملة أخذت تسمية (إستراتيجية النمو المتوازن) حيث يركز نبركسة علي الحلقة المفرغة التي يخلقها ضيق حجم السوق أمام الإستثمار الصناعي مؤكدا على أن كسر هذه الحلقة المفرغة لا يتحقق إلا بتوسع حجم السوق والذي لاذ بإنشاء جبهة عريضة من الصناعات الإستهلاكية يتحقق بينها التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي حتي لا يمثل تخلف القطاع الزراعي عقبة أمام القطاع الصناعي.

ولم يقصد بالنمو المتوازن لمجموعة من صناعات سلع الإستهلاك وان تنمو هذه الصناعات بمعدل واحد بل من المؤكد إنها تنمو بمعدلات مختلفة تتعدد بمرونة الطلب الداخلية للمستهلكين على السلع المنتجة وفي صدد توفير الموارد التمويلية لتنفيذ البرنامج الإستثماري الضخم في إستراتيجية النمو المتوازن بدعوة نبركسة إلى الإعتماد على الموارد المحلية في المحل الأول وذلك لعدم ثقته في الإعتماد على الإستثمارات الأجنبية والتجارة الخارجية التي تحول شروط التبادل فيها لغير صالح الدول النامية التى تصدر المواد الأولية. ويرى أن توفير الموارد المحلية ينبغي أن يأتي من موارد القطاع الزراعي. فهو يرى انه يجب تعبئة المدخرات العينية المتمثلة في البطالة المقنعة في هذا القطاع، وذلك بتوجيه فائض العمالة وتوظيفها في بناء مرافق الإستثمار الإجتماعي. وهذا سوف يرفع من إنتاجية القطاع الزراعي نتيجة تخفيف إكتظاظه بالعاملين، وهنا يرى فرض ضرائب زراعية، وتحويل شروط التبادل ما يبعيه الفلاح وما يشتريه لغير صالحه، أي شراء منتجات بأسعار اقل من أسعار المنتجات التى يشتريها.

[1] محمدعبدالعزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، **مرجع سابق**، ص(107).

ولقد وجهت عدة انتقادات إلى إستراتيجية النمو المتوازن نجمل أهمها فيما يلي:

1. يرى البرت هرشمان إن تنفيذ إستراتيجية النمو المتوازن ستنتهي إلى فرض إقتصاد صناعي متكامل حدبت على قيمة إقتصاد تقليدي راكد لا يتربط احدهما بالاخر وتكون نتيجة إحياء ظاهرة الإقتصاد الثنائي التى أورثها الإستعمار الأجنبي في الماضي للبلاد التخلفة وما ترتب على ذلك من آثار وخيمة على إقتصاديات هذه البلاد ولكن يرد مؤيد إستراتيجية النمو المتوازن على نبركسة ومن قبله رودان ادركو أهمية تنمية القطاع الصناعي[1].
2. إنتقد البعض إستراتيجية النمو المتوازن على أنها سوف تؤدي إلى عزل الدول النامية عن الإقتصاد الدولي بتركيزها على التنمية لأجل السوق المحلية، ولكن هذا الانتقاد ضئيل الأهمية لأن نبركسة يحرس على المحافظة على النظام الدولي وعلى تقسيمه للعمل ولأن رودان من قبله ينصح في إستراتيجية تركيز البلاد المختلفة على إقامة الصناعات الخفيف دون الصناعات الثقيلة وصناعات سلع الإنتاج التي تتفوق فيها الإنتاجية من البلاد المتقدمة .وتقديره الواقعي للظروف المعاصرة التي تحكم حركة رؤوس الأموال الأجنبية هو الذي دعاه إلى دعوة البلاد المتخلفة للإعتماد على تعبئة مواردها المحلية دون توقع الكثير من الإستثمارات الأجنبية.
3. يرى البعض إن تطبيق هذه الإستراتيجية تشجع على التضخم لأنها تتطلب موارد أكثر مما هو متاح لأكثرية الدول . وهو انتقاد له وزنه أثبتت تجارب التنمية ولاسيما في بلاد أمريكا اللاتينية التي إتبعت سياسة إحلال الواردات والتي يمكن إعتبارها تطبيق أستراتيجية الكثير من جوانب الدفعة القوية والنمو المتوازن ولكن لم يكن نبركسة يتوقع أن حكومات هذه الدول سوف تنزلق في الإعتماد على النمو بل التضخمي أكثر من قيامها بمجهودات جادة تعبئة مواردها الحقيقية .

إضافة إلى ذلك لتناول مفهوم التنمية الإقتصادية في الفكر الإقتصادي لدى أهم مدرستين هما: مدرسة الكلاسيك (مؤسسي علم الإقتصاد) والمدرسة الإشتراكية بوصفها إمتداد للكلاسيك، لإستخلاص وجهة نظر كل من آدم سميث وديفيد ريكاردو، وكارل ماركس.

[1]– محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، **مرجع سابق**، ص(109).

أولاً: التنمية عند ادم سميث:

لم يضع ادم سميث نظرية خاصة بالتنمية الإقتصادية بوصفها موضوع مستقل، لكنه وضع مجموعة من الأفكار الأساسية يمكن من خلالها التعرف على وجهة نظره في ذلك الموضوع ومن بينها ارائه في القانون الطبيعي، وتقسيم العمل، وتراكم رأس المال.

1. القانون الطبيعي:

يعتقد سميث بسيادة القانون الطبيعي في الحياة الإقتصادية وهو ما يعني إفتراض التصرف الرشيد من قبل جميع افراد المجتمع، انه لو فرض وترك كل فرد حرا فإنه سيسعى نحو تحقيق مصالحه الشخصية. وعلى ذلك فهو يعارضض تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية ، ويؤيد سياسة الحرية التجارية ويعتقد بوجود اليد الخفية التي تحقق التوازن في سوق المنافسة الكاملة مما يؤدي إلى تعظيم ثروة المجتمع.[1]

2. تقسيم العمل:

يعتقد سميث أن تقسيم العمل هو نقطة البداية لعملية التنمية فهي تؤدي إلى زيادة مهارة العمال،وخفض الوقت اللازم لإنتاج السلع، كما ان إختراع الآلات الموفرة للعمل يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمال .إلا أن درجة التقدم في هذا المجال تتوقف على درجة الإحلال بين العمل والألة.

3. تراكم رأس المال:

يعتقد سميث أن التراكم الرأس مالي يعد شرطا اساسيا لتحقيق التنمية الإقتصادية، وعلى ذلك فإن التنتمية الإقتصادية تتوقف على مدى قدرة الأفراد على الإدخار وبالتالي على الإستثمار.

ويعتقد سميث ان توقع تحقيق الربح المستقبلي هو الدافع الحقيقي للإستثمار وان هذا التوقع يعتمد على حجم الربح الذي يحققه الإستثمار الحالي.

الفكرة والنقد :

يمكن بإختصار شديد إستخلاص عناصر فكرة سميث في التنمية في أن الإدخار يؤدي للتراكم الرأسمالي اللازم لتحقيق التقدم التكنولوجي وتقسيم العمل، هذا بدوره يؤدي إلى توسيع السوق، ويتحقق توازن النمو بالإعتماد المتبادل بين الفلاحين والتجار والمنتجين، وقد تعرضت أفكار آدم سميث للعديد من الإنتقادات والتي من اهمها:

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية وايمان عطية ناصف، **مرجع سابق**، ص.(112-118).

- أنه إستند إلى تقسيم طبقي حاد للمجتمع ،حيث قسمه إلى طبقتين، تضم الأولى ملاك الأراضي والرأسماليين، وتضم الثانية العمال واهمل تماما وجود الطبقة الوسطى.
- ترتب على الفكرة الأولى انه تم إهمال مدخرات افراد هذه الطبقة التي تتجمع من مؤسسات الإئتمان.
- أنه تعامل مع المنافسة الكبرى بإعتبار انها حقيقة قائمة ، بينما هي إقتراض نظري لا مكان له في الواقع العملي و بنفس الطريقة ايضا تعامل مع التجارة الحرة.
- الإستمرار الدائم لنظام الدولة رغم إعتراضه بالتغيرات الإقتصادية الواقعة، وذلك بسبب إعتقاده ان تلك التغيرات تتم بشكل نمطي متصاعد.
- تعد هذه الأفكار محدودة الصلاحية للبلدان المختلفة حيث إنخفاض مستوى دخل الأفراد وإرتفاع الميل الحدي للإستهلاك، كما أن غالبية هذه البلدان تتميز يالدور الكبير للدولة في الحياة الإقتصادية وهو عكس مايفترضه سميث .

ثانياً: التنمية عند ديفيد ريكارودو:

لم يضع ريكاردو نظرية في التنمية الإقتصادية لكنه وضع مجموعة من الأفكار الهامة في كتابه الشهير (مبادي الإقتصاد السياسي والضرائب) يمكن أن تعد أساسا جيدا للتعرف على تلك الأفكار خاصة في مجال تراكم رأس المال.[1]

1/ الإفتراضات النظرية:

لكي يوضح ريكاردو فكرته وضع مجموعة من الإفتراضات كان من أهمها :-

أ- إن عرض الأرض ثابت وكل الأرض تزرع محصول واحد مع سريان قانون تناقص القلة على هذه الأرض.

ب- الطلب على الذرة عديم المرونةمع سيادة ظروف المنافسة في السوق.

ت- ثبات المعاملات الفنية، مع إعتبار كل من العمل ورأس المال مدخلات منفردة.

ث- أن الربح مصدر تراكم رأس المال .

[1]- محمد مدحت مصطفى، التخطيط والتنمية الإقتصادية، (مطبعة الإشعاع الفنية للنشر-1999م) ،ص.(49-62).

2/ تراكم رأس المال:

ويعتمد تراكم رأس المال على الدخل الصافي للمجتمع، وهو الفائض من الناتج الكلي بعد دفع أجور العمال، هم ملاك الأراضي بإدخاله.

ثالثاً: عناصر التنمية عند الكلاسيك:

يمكن تصور عناصر النظرية الكلاسيكية على النحو التالي:

1/ حرية التجارة :

إعتقد الكلاسيك بضرورة تحرير التجارة عدم تدخل الدول، وإن التوازن التلقائي بفعل اليد الخفية يحدث في الأسواق الحرة .

2/ تراكم رأس المال :

أجمع الكلاسيك على أن التراكم الرأسمالي هو مفتاح التقدم.

3/ الدافع للإستثمار :

يعتقد الكلاسيك في أن الربح هو الدافع للإستثمار.

4/ حالة الإتزان :

يعتقد جميع الكلاسيك إن المجتمعات تميل نحو الإستقرار، وإن ذلك الإستقرار بسبب العلاقة بين نمو السكان ونمو الغذاء من وجهة مالتس، بسبب قانون تناقص القلة من وجهة نظر ريكاردو.[1]

مؤشرات قياس التنمية الإقتصادية:

لعل ما يعنينا في هذه المرحلة هو المقاييس التي عن طريقها نتعرف على ما يحققه المجتمع من تقدم أو نمو أو تنمية.

أي ماهي الوسائل التي يمكن عن طريقها قياس درجة التقدم في دولة ما ؟

توجد ثلاثة معايير رئيسية لقياس التنمية:

1/ معيار الدخل :

أن الدخل هو المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس التنمية درجة التقدم الإقتصادي .ومن معايير الدخل :

---

[1]- محمد مدحت مصطفى، **مرجع السابق**، ص (71).

1. الدخل القومي الكلي :

يقترح الأستاذ ميد MEAD قياس النمو الإقتصادي بالتعرف على الدخل القومي الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل إلا أن هذا المقياس لم يقبل في الأوساط الإقتصادية بالقبول أو الترحاب وذلك لأن زيادة الدخل (أو نقصه) قد لا تؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية (أو سلبية).

فزيادة الدخل القومي لا تعني نموا إقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل أكبر، ونقص الدخل القومي يعني تخلفا إقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل أكبر، كذلك يتعزز على الإستفادة من هذا المقياس عندما تنتشر الهجرة من وإلى الدولة.

2. الدخل القومي الكلي المتوقع :

يقترح البعض قياس النمو الإقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي .

3. معيار متوسط الدخل :

يعتبر من أكثر المعايير إستخداما وأكثرها صدقا عند قياس مستوى التقدم الإقتصادي عند معظم دول العالم.

2/ المعايير الإجتماعية:

يقصد بالمعايير الإجتماعية العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التى تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع وما يعتريها من تغيرات – وهناك الجوانب الصحية والجوانب الخاصة بالتغذية، كذلك الجوانب التعليمية والثقافية . ومن أهم المؤشرات الإجتماعية:

1. المعايير الصحية:

لعل من بين المعايير التي تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي:

أ- عدد الوفيات لكل ألف من السكان، عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان(معدل الوفيات للأطفال دون الخامسة – معدل الوفيات بين الأطفال الرضع (اقل من سنة).[1] فإرتفاع معدل الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية وعدم كفاية الغذاء وسوء التغذية. وكل هذه صفات التخلف.

ب- معدل توقع الحياة عند الميلاد، أي متوسط عمر الفرد، وكلما زاد دل ذلك على درجة من التخلف الإقتصادي.

---

[1]- محمد عبد العزيز عجمية وايمان عطية ناصف، **مرجع سابق**، ص (122).

ت- عدد الأفراد لكل طبيب وعدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات وهكذا.

2. المعايير التعليمية:

ومن بين المعايير التي تستخدم في التعرف على المستوي النعليمي والثقافي ما يلي:

أ- نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع.

ب- نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي وكذلك نسبة المسجلين في التعليم الثانوي من أفراد المجتمع.

ت- نسبة المنفق على التعليم بجميع مراحله إلى الناتج المحلي وكذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي.

3. معيار التغذية:

أن العديد من الدول النامية غير قادرة على توفير الغذاء الأساسي لسكانها مما يؤدي إلى تعرضها إلى نقص التغذية أو سوء التغذية وما يترتب على ذلك من ضعف قدرتها الإنتاجية ومن ثم إنخفاض مستويات الدخول فيها.[1]

ومن بين المؤشرات التي تستخدم للتعرف على سوء التغذية:

أ- متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية .

ب- نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية إلى متوسط المفردات الضرورية للفرد .

4. معيار نوعية الحياة المادية:

وضع معيار نوعية الحياة المادية مجلس أعلى التجار بواسنجتن في عام 1977م. فهو معيار مركب، اي يعتمد على أثر من جانب من جوانب الحياة ولذلك فإنه اكثر شمولية عن المعايير الفردية السابقة.

ويتكون هذا المعيار من

أ- توقيع الحياة عند الميلاد – مؤشر صحي للكبار.

ب- معدل الوفيات بين الأطفال – مؤشر صحي للصغار.

ت- المعرفة بالقراءة والكتابة – مؤشر تعليمي للكبار.

---

[1]- محمد عبدالعزيز عجمية – وإيمان عطية ناصف، **مرجع سابق**، ص (123).

5. دليل التنمية البشرية:

يعتبر معيار دليل التنمية البشرية من المعايير المركبة شأنه شأن معيار نوعية الحياة المادية. كما يعتبر هذا المعيار محاولة للربط بين مفردات معيار نوعية الحياة المادية للناتج القومي المعدل للقوة الشرائية.

يرى هذا المعيار على ثلاثة متغيرات:

أ- توقع الحياة عند الميلاد.[1]

ب- معيار التحصيل العلمي ويتكون من جزئين: معرفة القراءة والكتابة، متوسط عدد سنوات الدراسة في المؤسسات التعليمية.

ت- متوسط نصيب الفرد من الدخل المعدل بالقوة على الشراء .

المعايير الهيكلية:

كانت الدول المتقدمة تعمل خلال فترة طويلة على توجيه إقتصاديات الدول النامية نحو إنتاج مواد غذائية وغيرها من المنتجات الأولية الزراعية والمعدنية حتى يتسنى لها ضمان الحصول على تلك المنتجات الأولية بأسعار ملائمة وكذلك حتى تتمكن من جعل تلك الدول أسواقا لتصريف منتجاتها من السلع المصنوعة . إلا أن هذا الوضع وعلى الأخص منذ الفترة التالية منذ الحرب العالمية الثانية لم يعد مقبولا لأسباب كثيرة منها ما تعرضت له أسعار المنتجات الأولية من تقلبات انعكست اثرها على مختلف اوجه النشاط الإقتصادي ، ومنها إستمرار إتجاه معدلات التبادل الدولية إلى غير صالحها.

وكذلك إستمرار تبعيتها الإقتصادية للعالم الخارجي ومن هذا اتجهت تلك الدول إلى إحداث تغيرات هيكلية في بنياتها الإقتصادية عن طريق الإتجاه نحو التصنيع وذلك لتوسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه إضافة إلى تحقيق زيادة للدخل ورفع مستويات المعيشة.

ترتب على هذا الإتجاه تغيرات واضحة في الأهميات النسبية لقطاعات الإقتصاد المختلفة ، كما اثر ذلك على هيكل الصادرات والواردات وعلى فرص العمل المختلفة وعلى توزيع السكان بين الريف والحضر. كل هذه التغيرات يمكن إتخاذها كمؤشرات للدلالة على درجة التقدم الإقتصادي. ولعل اهم تلك المؤشرات:

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، **مرجع سابق**، ص.124.

1. الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي.
2. الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات .
3. نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

ولاشك أن الإتجاه إلى التصنيع لابد ان يؤدي إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي نتيجة لإسهام الصناعات الجديدة ، كما سيؤدي إلى زيادة الصادرات وزيادة فرص العمل. [1]

[1] محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، **مرجع سابق**، ص.125.

المبحث الأول

التمويل الأصغر في السودان

مفهوم التمويل الأصغر في السودان:[1]

أن مفهوم التمويل الأصغر في السودان يفترض أن يكون هو التمويل الذى يحتاج له الفقراء نسبيا الذين يمارسون عملا أو مهنة في السوق أو المنزل ولا يستطيعون ان يقترضوا من البنوك وأحيانا لا يجدون من يسلفهم ولا يجدون من يمد لهم يد العون في مجال التسليف من أي جهة وهؤلاء المنتجين هم أفراد أو أسر منتجة يعملون في إنتاج مستلزمات الحياة المختلفة ويعتمدون علي موارد أغلبها محلية طبيعية أو مصنعة مع قليل من الموارد والمدخلات المستوردة ويبيعون منتجاتهم بسهولة ويسر نسبة للطلب اليومي أو إستجابة للطلبات الاخري؛ ونجد مثت هؤلاء المنتجين أو المهنيين دائما يعانون من شح الموارد المالية لشراء مدخلات الانتاج ويلجأون للإستدانة إما من التجار أو من الأصحاب أو الجيران ليست لهم المؤهلات أو الضمانات التى تمكنهم من الحصول علي القروض من البنوك لأسباب منها صغر حجم القرض وكذلك صعوبة إيجاد ضمان مثل الرهن أو عدم الإلمام بإجراءات البنوك.

وغالبا ما يكون مثل هؤلاء المنتجين الصغار في حالة إنتاج مستمر نتيجة للطلب العالي لمنتجاتهم فهم في الغالب ينتجون للفقراء أمثالهم وفي نفس الوقت يواجههم تحدي في تقيد الطلبات لبضاعتهم للدفع مقدما أو دفع ما يسمي بالعربون.

ومن هنا تاتي الحاجة للتمويل الأصغر لمساعدة مثل هؤلاء المنتجين الصغار سواء في الأحياء أو الأسواق في الريف أو المدن وتعتمد فلسفة التمويل الأصغر إلى إنشاء صندوق خاص بحيث يستطيع هؤلاء المنتجين للوصول إلى التسليف بطرق ميسرة تمكنهم من الإستقرار الدائم والسداد المنتظم حتي يتمكنوا من الإعتماد علي أنفسهم في إيجاد التمويل بعيدا عن التعقيدات والبيروقراطية التي تمارسها البنوك فضلا عن الضمانات التى يمكن توفيرها للصندوق من المنتجين أنفسهم أو من مؤسسات أخري تربطهم بها علاقات نقابة أو إتحاد أو تكامل في الأنشطة.

---

[1]- HTTP//WWW.HELALI.COM زمن الإطلاع 2017/9/15م.

هنالك الكثير من الأفراد الذين يزاولون المهن والذين يعملون في الأسر ومنهم بائعات الطعام في الأسواق والمدارس والمرافق العامة وهناك الكثير من التجار رجال ونساء والصناع والحرفيين الذين يستخدمون الموارد المحلية المتاحة ، يوجد هؤلاء في القطاع غير المنتظم يؤدن خدمات وإنتاج ضروري جدا للحياة ولا يجدون أي نوع من التمويل لتحسين جودة إحتياجاتهم وخدماتهم مما يؤثر سلباً علي الإقتصاد وعلي جهة الإنسانوعلي جودة الإنتاج .

وعلي التسويق وعليه فإن مفهوم التمويل الأصغر يستهدف مثل هؤلاء الأفراد الذين يديرون العمل لوحدهم او بمساعدة عامل او عاملين على الأكثر او الأفراد العاملون في الأسر المنتجة والذين يستعينون بافراد الاسرة في العمالة وهؤلاء هم الفقراء الذين يعانون من الفقر النسبي ولا يحتاجون إلى منحة بقدر ما يحتاجون إلى تمويل.

ايضا هنالك شريحة المعاقين وشريحة المرأة وبعض المسنين الذين ينتجون بإستخدام موارد ومدخلات محلية ويحتاجون إلى قدر يسير من التمويل ولا يجدونه ليس لهم اي طريقة للوصول للبنوك او لأي جهة تساعدهم مع مراعاة توفر ثقة الذين يتعاونون مع امثال هؤلاء من التجارالكبار اصحاب اعداد الخام والمدخلات التي يحتاجها هؤلاء المنتجين.

المبحث الثاني

التنمية الإقتصادية في السودان

لا شك أن التنمية من أكبر المشاكل التي تعاني منها البلدان النامية والسودان واحد من تلك البلدان النامية والفقيرة حتي بعد تصديره للذهب الأصغر والاسود، وغالبية شعب السودان تحت خط الفقر مع أنه يزخر بثروات حيوانية ضخمة وبغابات شبه إستوائية وسهول تعد مؤهل لنسبة هائلة من الكائنات الحية الضرورية للحفاظ على التنوع الإحيائى هذا دون الحديث عن موارده الطبيعية التي لم تستغل الإستغلال الأمثل والتي أضحت عرضة لسماسرة النفط والماس والحديد والأراضي من دول العالم الاول والدول العربية البترولية.[1]

إذن فالتنمية لا تعني كيف تغذي الضعفاء بالمساعدات العينية والتغذية التسكينية، وإنما تعني كيف تجعلهم أقوياء على بناء قدراتهم الذهنية والمهارية والحرفية لإمتهان مهنة حرفية دائمة يطعم أبنائه منه ويصرف على علاجهم وشراء مستلزماته ومقوماته الحياتية اليومية الذي أثقل كاهل الأسر السودانية مقارنة بأسعار السوق التي باتت تفوق مداخيل الموظفين والعمال وحتي الجيش والشرطة (الجنود).

النمو الإقتصادي يعني حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل مع مرور الزمن ومتوسط دخل الفرد الكلي، أي أنه يشير لنصيب الفرد من الدخل الكلي للمجتمع أو ما يعرف بالناتج القومي في السودان، وهذا يعني أن النمو الإقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي وإنما يتعدي ذلك إلى حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي، أما إذا زاد الدخل الكلي (الناتج القومي) بمعدل أقل من معدل النمو السكاني فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي سوف ينخفض وبالتالي يتدهور مستوى معيشته، وتعني هذه الحالة حدوث نوع من التخلف الإقتصادي.

فإذا زاد الدخل النقدي بنسبة معينة وزاد المستوى العام للأسعار بنفس النسبة، فإن الدخل الحقيقي سوف يظل ثابتا ولا يحدث هناك تحسن في مستوى معيشة الفرد في هذه الحالة يسمى بالركود الإقتصادي .

---

[1]– محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، **مرجع سابق**، ص.125.

أما إذا زاد الدخل النقدي بمعدل أقل من معدل الزيادة في الأسعار (معدل التضخم) فإن الدخل الحقيقي للفرد ينخفض وتتدهور معيشته .

ومن ثم لن يحدث هناك نمو إقتصادي إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم، ففي هذه الحالة يزداد الدخل الحقيقي ممثلا في كمية السلع والخدمات التي يمكن للفرد أن يحصل عليها.

وعليه فإن مفهوم النمو يركز على كمية التغيير وليس على نوعية التغيير.

كما يلاحظ أن النمو الإقتصادي مفهوم غير شامل لكل ما يحدث من تغيير في رفاهية الفرد وذلك التالية :

لا يعكس التغيرات السلبية التي تصاحب التقدم اللإقتصادي المادي كزيادة درجة التلوث، معدل الجريمة، العمر ...الخ على الجانب للرفاهية ويهمل الجوانب الأخرى كحرية الرأي والمشاركة السياسية والوعي الثقافي وغيره.

عناصر التنمية الإقتصادية:

1.مدخل الفقر المطلق: يعتبر الشخص (الأسرة) فقيراً اذا انخفض دخله عن حد أدني يطلق عليه(Poverty Line) خط الفقر.

2.مدخل الخبر النسبي:

هذا المدخل بعتبر أن الفقر ظاهرة نسبية حيث يوجد فقراء ونسبياً بين مجتمع العالم الأول لى العالم الثاني ونسبياً بدرجة اكبر بين العالم.

1.مدخل الدخل النسبي:

لاشك أن ذيادة الدخول النقدية لا تضمن في حد ذاتها تحسن المستوي الأقتصادي والأجتماعي للافراد على النحو المرقوب مع الملاحظة أن السوق تأكل كل ما في الدخل المحدود ليظل في طبقة الفقراء كحد أخير والضرائب العالية تنقص من رواتب العاملين والموظفون العموميون والقطاع الخاص ليقبعوا في خط الفقر.

المبحث الأول

توصيف النموذج القياسي لتقدير أثر التمويل الأصغر على الناتج المحلى الاجمالي

المطلب الأول: تاريخ بناء النماذج وتعريفها وأهم خصائصها:

اولاً: تاريخ بناء النماذج:

أول محاولة النمذجة القياسية كانت في عام 1937م وهو نموذج Tinbergen في الاقتصاد الهولندي الذي بني على النظرية الكنزية، وطور بعد ذلك في الولايات المتحدة الامريكية على يد كل من Klein and Goldberger واعمال Wharton، وبعد ذلك انتشرت النمذجة في اروبا الغربية وبعدها إلى انحاء العالم، وبحلول عام 1992م كان هنالك أكثر من 3000 نموذج يستخدم للدراسات الاقتصادية.[1]

ثانياً: تعريف النموذج الاقتصادي وخصائصه:

يعرف النموذج الاقتصادي بأنه مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي توضع عادة بصيغ رياضية تسمى المعادلات (أو مجموعة من المعادلات)، التي تشرح سلوكية أو ميكانيكية هذه العلاقات التي تبين عمل اقتصاد ما أو قطاع معين، ويطلق عليها المعادلات الهيكلية، والنموذج الاقتصادي هو صورة مبسطة تمثل النشاط الاقتصادي للبلد او للقطاع خلال فترة زمنية معينة في شكل رموز وقيم عددية.[2]

ويتضح من التعريف السابق أن:

1- النموذج وسيلة لتمثيل ظاهرة معينة بهدف تحليلها أو التنبؤ بها والسيطرة عليها.

---

[1] إسماعيل السيوفي، **مشاكل الاقتصاد القياسي الاستشراف والاختبارات والقياس**، الطبعة الأولى، الاهلية للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 22.

[2] مريم عمر حب الله عمر، **النماذج القياسية لدوال الطلب والعرض لسلعة السكر في السودان باستخدام منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (1980-2014)** ، رسالة دكتوراه في الاقتصاد القياسي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، السودان، 2015، ص 132.

2- الغرض من النموذج تسهيل وصف طبيعة تلك العلاقات بصورة خالية من التفاصيل والتعقيدات وممثلة للواقع.

3- النموذج لا يعكس الواقع الاقتصادي وإنما يعطي صورة مقربة ومهما كبرت فهي ليست حقيقية وإنما صورة تقريبية.

ثالثاً: خصائص جودة النموذج القياسي:[1]

1- المطابقة للنظرية الاقتصادية بحيث يصف الظاهرة الاقتصادية بشكل صحيح.

2- القدرة على التفسير أي قدرة النموذج على توضيح المشاهدات الواقعية بشكل يكون متناسقاً مع السلوك الفعلي للمتغيرات الاقتصادية التي تحدد العلاقة بين هذه المتغيرات.

3- دقة تقديرات المعالم إذ أن هذه التقديرات يجب ان تكون افضل تقريب للمعالم الحقيقية وهذه الدقة تأتي من اتصاف هذه التقديرات بصفة مرغوبة يحددها الاقتصاد مثل عدم التحيز والاتساق والكفاءة.

4- قدرة النموذج الاقتصادي على التنبؤ بحيث يعطي تنبؤات مرضية للقيم المستقبلية للمتغيرات التابعة.

5- خاصية البساطة فالنموذج الاقتصادي يجب أن يبرز العلاقات الاقتصادية بأقصى حد ممكن من البساطة كلما قل عدد المعادلات وكان شكلها الرياضي بأقصى حد ممكن من البساطة كلما كان النموذج الاقتصادي افضل من غيره، شريطة ألا يكون ذلك على حساب الدقة في التقدير.

المطلب الثاني: اقسام المعادلات الهيكلية للنموذج وتركيبها

اولاً: اقسام المعادلات الهيكلية:[2]

1- المعادلات التعريفية: هي المعادلات التي تعرف احد المتغيرات تعريفاً غير مشـــروط أي أنها معادلة محاسبية، فإذا عرفنا ان الدخل يساوى الاستهلاك زائد الادخار فيمكن ان نعرف ان الادخار يساوى الدخل ناقص الاستهلاك.

---

[1]- وفاء صلاح الدين على فضل، **تقدير دالة استهلاك السكر في السودان (1980-2012)**، رسالة ماجستير في الاقتصاد القياسي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، السودان، 2014، ص 52.

[2]- إسماعيل السيوفي، **مرجع سبق ذكره**، ص 34.

2- المعادلات السلوكية: هي المعادلات التي تصف السلوك الاقتصادي للمتغير وهي سلوك المنتجين والمستثمرين وهي تفسر القرارات التي يتخذونها مثل معادلة الطلب والعرض.

3- المعادلات الفنية: وهي المعادلات التي تختص بالعلاقات الإنتاجية والمستخدمات اللازمة لها وفق المستوى التقني السائد، مثل دالة انتاج كوب دوغلاس (Cobb Douglas) Production Function.

4- المعادلات المؤسسية: هي المعادلات التي لا تصدر عن النظرية الاقتصادية وإنما هي التي تصدر عن نمط معينا من السلوك يحدده العرف والعادات والتقاليد والقانون مثل الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها.

5- المعادلات التطابقية: هي المعادلات التي تأخذ صيغة التساوي او التطابق لجانبي المعادلة مثال لذلك ان العرض يساوى الطلب.

6- المعادلات التوازنية: وهي تشبه المعادلات التعريفية غير أنها لا تلزم أن تكون صحيحة دائما، فهي ليست متطابقات، وإنما تتحقق صحة هذه المعادلات تحت شروط معينة فقط، وهي تحقيق شروط التوازن إذا لم يتحقق، فلن تتحقق هذه المعادلات.

ثانياً: تركيب النموذج الاقتصادي:

يتركب النموذج من معادلة واحدة أو مجموعة من المعادلات وكل معادلة من معادلات النموذج تفسر متغير واحد بدلالة المتغيرات الأخرى وما يتصل بها من مؤشرات ومعلمات وثوابت

المطلب الثالث: توصيف النموذج القياسي للدراسة الحالية

اولاً: تصنيف متغيرات النموذج:[1]

1- المتغيرات الداخلية: هي المتغيرات التي تتحدد قيمتها عن طريق النموذج أي بواسطة تقدير معلمات النموذج، بعد معرفة قيم المعلمات وقيم المتغيرات الخارجية ولها مسميات أخرى هي المتغيرات التابعة أو المتغيرات غير المفسرة وفي هذه الدراسة تتمثل المتغير الداخلي في الناتج المحلى الاجمالي.

2- المتغيرات الخارجية: هي المتغيرات التي لا تتحدد قيمتها عن طريق النموذج وإنما تتحدد بعوامل خارجة عن النموذج، وفي بعض الأحيان تتحدد قيمتها عن طريق نموذج آخر مختلف

[1]- مريم عمر حب الله عمر، **مرجع سبق ذكرة**، ص 134.

عن النموذج الأصلي، وتسمي بالمتغيرات التوضيحية التفسيرية والخارجية المستقلة وفي هذه الدراسة تتمثل المتغيرات الخارجية.

3- المتغيرات المختلفة زمنياً: إذا كانت المتغيرات الداخلية ذات فترة إبطاء (تخلف زمني) فإنها في هذه الحالة تعامل معاملة المتغيرات الخارجية، فيتم جمعها مع المتغيرات الخارجية.

ثانياً: تحديد الشكل الرياضي للنموذج:[1]

نقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد المعادلات التي يحتويها (فقد يكون نموذج خطى أو غير خطي)، ودرجة تجانس كل معادلة (فقد تكون متجانسة او غير متجانسة من درجة معينة) فالنظرية الاقتصادية لا توضح الشكل الرياضي الدقيق للنموذج وإنما توضح في بعض الأحيان بعض المعلومات التي تفيد ولو لحد ما في تحديد بعض ملامح الشكل الرياضي الملائم نجد من أهمها:

1- أسلوب الانتشار:

حيث يقوم الباحث بجمع بيانات عن المتغيرات المختلفة التي تتضمنها النموذج ثم يقوم برصد هذه البيانات في شكل انتشار ذو محورين يتضمن المتغير التابع على محور واحد والمتغير المستقل على المحور الاخر ومن خلال معاينة شكل الانتشار يمكن للباحث اختيار الشكل الرياضي الملائم، ولاكن نجد مقدرة هذا الأسلوب محددة بمتغيرين فقط لذلك لا يمكن استخدام هذا الأسلوب في حالة الانحدار الذي يشتمل على أكثر من متغيرين.

2- أسلوب التجريب:

وفقاً لهذا الأسلوب فأن الباحث يقوم بتجريب الصيغ الرياضية المختلفة ثم يختار الصيغة التي تعطي نتائج أفضل من الناحية الاقتصادية والاحصائية والقياسية ولا شك في ان الخطأ في تحديد الشكل الرياضي الملائم للنموذج يترتب علية أخطاء فيما يتعلق بقياس وتفسير الظاهرة محل البحث ولذلك يجب على الباحث ان يسترشد بالعوامل والقواعد التالية عند تحديده للشكل الرياضي:

---

[1]- طارق محمد الرشيد، **المرشد في الاقتصاد القياسي التطبيقي**، جي تاون للنشر، السودان، الطبعة الأولى، 2005، ص 16.

- **درجة تعقيد الظاهرة:** كلما كانت الظاهرة معقدة وكانت المتغيرات التي تؤثر فيها متعددة كلما كان من الأفضل استخدام نموذج ذو معادلات متعددة (نموذج معادلات انية) حتى يُأخذ هذه العلاقات المتشابكة في الحسبان.
- **الهدف من تقدير النموذج:** فهنالك بعض المتغيرات يمكن إسقاطها لعدم أهميتها بالنسبة لبعض الأهداف في حين يتعين إدراجها في النموذج في حالة بعض الأهداف الأخرى.
- **مدى توفر البيانات:** فقد يضطر الباحث الى اسقاط بعض العلاقات من النموذج نظراً لعدم توافر بيانات عنها او نتيجة لعدم إمكانية قياسها.

في هذه الدراسة اعتمد الباحث على أسلوب التجريب لتحديد الشكل الرياضي الملائم لنموذج الدراسة.

ويمكن كتابة معادلة النموذج في الصورة القياسية التالية:

$$\mathrm{GDP}_t = \beta_0 + \beta_1 * \mathrm{FIN} + [\mathrm{MA}(1) = \delta_1] + \mu_t$$

حيث ان:

GDP: الناتج المحلي الاجمالي.

FIN: التمويل الاصغر

رابعاً: تحديد الإشارات المسبقة للمعالم:

المقصود به تحديد نوع العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل وذلك بناءً على إشارة المعلمة حسب افتراض النظرية الاقتصادية.

1. الثابت (β_0): حسب افتراض النظرية الاقتصادية يجب ان تكون اشارتها موجبة.
2. إشارة معلمة حجم التمويل الأجنبي ($\beta_{1,}$): حسب افتراض النظرية الاقتصادية اشارتها موجبة نسبة لوجود علاقة طردية بين التمويل الأصغر والناتج المحلى الإجمالي.

المطلب الرابع: استقرار متغيرات الدراسة

اولاً: اختبارات السكون (الاستقرارية):

لدراسة أي ظاهرة لابد من التأكد من استقراريه وسكون السلاسل الزمنية للبيانات، ولاختبار سكون السلاسل الزمنية هنالك عدة معايير واختبارات يمكن استخدامها لمعرفة سكون البيانات

منها اختبار معنوية معاملات الارتباط واختبار جزر الوحدة في هذه الدراسة سوف نعتمد على اختبار ديكي فوللر المدمج وهو أحد اختبار جز الوحدة.

اختبار جزر الوحدة Unit Root Test:

من اهم الأساليب المستخدمة في اختبار استقراريه السلاسل الزمنية اختبار جذر الوحدة، حيث يرتكز على وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات، من أهم الاختبارات اختبار ديكي فوللر 1979 وديكي فوللر الموسع 1981م وفيلبس بيرون 1988م:

1. اختبار ديكي–فوللر Dickey-Fuller (1979م):

تعتمد فكرة على انه إذا كان معدل الانحدار للمعادلة يساوي الواحد فان هذا يؤدي الي وجود مشكلة جذر الوحدة والذي يعني عدم استقراريه بيانات السلسلة الزمنية حيث المعادلة هي:

$$Y_t = \rho Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث ان ε_t هو حد الضوضاء الأبيض White Noise وله خصائص المتغير العشوائي، وإذا كانت ρ معنوية احصائياً دل ذلك على ان السلسلة الزمنية غير مستقرة وتعاني من جذر الوحدة ويجب معالجتها بالفروق التي تكون درجتها (1,2,3,....d) وتقرأ $Y_t \sim I(d)$ ان بيانات السلسلة متكاملة من الدرجة d.[1]

2. اختبار ديكي–فوللر الموسع Augmented Dickey-Fuller:

يقوم اختبار ديكي فوللر–الموسع على إزالة الاثار الهيكلية (الارتباط الذاتي) في السلسلة الزمنية ومن ثم نقوم باستخدام نفس إجراءات اختبار ديكي–فوللر، وتمثله المعادلة الاتية:

$$\Delta Y_t = \alpha + \beta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} \delta Y_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث Δ تشير للفرق الأول و m تمثل طول الفجوة الزمنية. [2]

---

[1] - شيخي محمد، **طرق الاقتصاد القياسي**، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولي، 2012، ص 207.

[2] - كامل العلاوي، **القياس الاقتصادي النظرية والتحليل**، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولي، 2011، ص 270.

ج. اختبار فيلبس – بيرون Phillips-Peron (1988م):

يقوم اختبار فيلبس – بيرون على ادخال تصحيح للارتباط الذاتي باستخدام طريقة غير معلميه، أي انه يأخذ في الاعتبار التغيرات الهيكلية للسلسلة الزمنية، يجرى هذا الاختبار في أربعة مراحل:

1. تقدير بواسطة OLS لاختبار Dickey-Fuller مع حساب الإحصائيات المرافقة.
2. تقدير التباين قصير المدي $\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}\hat{\varepsilon}_t^2$ حيث $\hat{\varepsilon}_t$ تمثل البواقي.
3. تقدير المعامل المصحح المسمى التباين طويل المدي والمستخرج من خلال التباينات المشتركة للبواقي حيث:

$$S_1^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}\hat{\varepsilon}_t^2 + 2\sum_{i=1}^{I}(1-\frac{i}{I-1})\frac{1}{T}\sum_{t=I+1}^{I}\hat{\varepsilon}_t\,\hat{\varepsilon}_{t-i}$$

4. حساب إحصائية فيلبس بيرون

$$t_{\hat{\Phi}}^{c} = \sqrt{K}\times\frac{\hat{\Phi}-1}{\hat{\sigma}_{\Phi}} + \frac{T(K-1)\hat{\sigma}_{\Phi}}{\sqrt{K}}$$

مع $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{S_1^2}$ والذي يساوي 1 عندما تكون $\hat{\varepsilon}_t$ تشويشاً ابيضاً. وتقارن $t_{\hat{\Phi}}^{c}$ مع القيمة الحرجة لجداول ماك كينون.[1]

ثانياً: اختبار استقرار متغيرات الدراسة الحالية

الجدول التالي يوضح مستوى استقرار متغيرات الدراسة (الناتج المحلي الإجمالي، حجم التمويل الاصغر)، عن طريق اختبار ديكي فوللر المدمج.

[1] شيخي محمد، **مرجع سابق**، ص 212.

جدول رقم (1.4): استقرار متغيرات الدراسة مع القاطع عن طريق اختبار Augmented Dickey–Fuller (ADF)

متغير الدراسة	قيمة اختبار PP مع القاطع	القيمة الحرجة عند مستوي معنوية 5%	مستوي المعنوية	مستوي استقرار السلسلة
الناتج المحلي الاجمالي (GDP)	6.166433	-3.694851	1.0000	عند المستوى
التمويل الاصغر (FIN)	-21.46723	-3.984991	0.0000	عند الفرق الاول

المصدر: من اعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews. v9).

الحكم على استقرار المتغير يتم من خلال طريقتين إما من خلال المقارنة بين القيمة المحسوبة والقيمة الحرجة لاختبار ديكي فوللر الموسع فاذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية فهذه تعتبر دلالة على استقرار المتغير والطريقة الثانية تكمن في المقارنة بين مستوى الدلالة الإحصائية 5% ومستوى المعنوية فاذا كانت مستوى المعنوية اقل من 5% فهذه تعتبر دلالة على استقرار المتغير.

من الجدول رقم (1) يتضح لنا ان متغير الناتج المحلي الاجمالي (GDP) استقرت عند المستوى إذن فهي متكاملة من الدرجة صفر، ونجد ان متغير التمويل الاصغر (FIN) استقرت عند الفرق الاول إذن فهي متكاملة من الدرجة، وكل ذلك عند مستوى المعنوية (5%) لجميع متغيرات النموذج.

المطلب الخامس: اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة

اولاً: دواعي استخدم الباحث لاختبار الحدود دوناً عن اختبارات التكامل المشترك الأخرى:

يتطلب تطبيق اختبار جوهانسون للتكامل المشترك الي ان تكون متغيرات الدراسة مستقرة من نفس الدرجة وهو ما لا يناسب بيانات الدراسة الحالية لذلك سوف نعتمد على اختبار الحدود للتكامل المشترك التي توفرها لنا نموذج ARDL والتي يمكن تطبيقها بغض النظر فيما إذا كانت هذه المتغيرات مستقرة في المستوى فقط او الفرق الأول فقط او خليط بينها.

ثانياً: اختبار التكامل المشترك (العلاقة طويلة الاجل) بين متغيرات الدراسة:

جدول رقم (2.4): اختبار الحدود Bound Test:

عدد المتغيرات الخارجية (K)	القيمة المحسوبة (Value)	الاختبار الاحصائي المستخدم (Test Statistic)
1	7.972845	F-Statistic
القيمة الجدولية (Critical Value Bound)		
الحد الأعلى I1 Bound	الحد الأدنى I0 Bound	مستوى المعنوية Significance
4.78	4.04	%10
5.73	4.94	%5
6.68	5.77	%2.5
7.84	6.84	%1

المصدر: من اعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews. v9)

بناءً على النتائج الاحصائية بالجدول (2) أعلاه نجد ان القيمة المحسوبة لاختبار F تساوى (7.97) وهي أكبر من القيمة الحرجة لاختبار الحدود حتى عند مستوى الدلالة الإحصائية 1% وهذه تعتبر دلالة على ان هنالك علاقة طويلة الاجل تتجه من المتغير المفسر (التمويل الاصغر) إلى المتغير التابع (الناتج المحلى الاجمالي)، خلال الفترة من 2010م الي 2016م مما يعني انها لا تبتعد عن بعضها البعض كثيرا، وبذلك يصبح النموذج له خاصية التكامل المشترك وساكن وغير مزيف.

المبحث الثاني

دراسة أثر التمويل الأصغر على الناتج المحلى الإجمالي في السودان

المطلب الأول: نتائج تقدير نموذج ARMA(0,1)

جدول رقم (3.4): نتائج دراسة أثر التمويل الأصغر على الناتج المحلى الإجمالي في السودان خلال الفترة من 2010م – 2016م

المتغيرات Variables	المعالم المقدرة Coefficient	الأخطاء المعيارية Std. Error	قيمة (t) T Statistic	معنوية المعالم Prob.	المعنوية الكلية للنموذج Prob.(F-Statistic)
C	24899.60	1041.668	23.90359	0.0002	
FIN	2.709427	0.518603	2.224470	0.0136	
MA(1)	0.999998	71366.55	1.40E-05	1.0000	
SIGMASQ	584776.4	1.38+09	0.000424	0.9997	0.032858

المصدر: من اعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews.V9).

يمكن كتابة معادلة النموذج المقدر كالاتي:

$$\widehat{\mathrm{GDP}}_t = 24899.6 + 2.71 * \mathrm{FIN} + [\mathrm{MA}(1) = 0.999998]$$

المطلب الثاني: تقيم نتائج تقدير نموذج الدراسة وفق المعيار الاقتصادي والاحصائي والقياسي

بعد الانتهاء من التقدير لمعلمات النموذج من خلال بيانات واقعية نبدأ في تحليل وتقيم نتائج التقدير للتأكد من وجود مدلول للمعلمات من الناحية الاقتصادية والإحصائية والقياسية.

اولاً: التقييم وفق المعيار الاقتصادي:

يعتبر من المعايير المستمدة من النظرية الاقتصادية وأولى المعايير التي يجب أن تستخدم لتقيم النتائج حيث تشير النظرية الاقتصادية إلى افتراضات محددة عن إشارات المعلمات المراد تقديرها وهذه الافتراضات المحددة تستخدم للحكم على مدى سلامة التقديرات من الناحية الاقتصادية.

فيما يلي نستعرض التقييم الاقتصادي لتقدير أثر التمويل الأصغر على الناتج المحلى الإجمالي في السودان خلال الفترة من 2010م – 2016م:

- قيمة معامل الثابت تساوي (24899.60) ذا إشارة موجبة وهي موافقة للنظرية الاقتصادية.
- قيمة معامل حجم التمويل الاصغر تساوي (2.71) ذات إشارة موجبة تعني وجود علاقة طردية بين حجم التمويل الأجنبي والناتج المحلي الاجمالي أي كلما زاد التمويل الأجنبي بوحدة يزداد الناتج المحلي الإجمالي بـ 24899.60 وهذا يتماشى مع افتراض النظرية الاقتصادية.

ثانياً: التقييم وفق المعيار الإحصائي:

يعتبر هذا المعيار من المعايير المهمة في دراسة وقياس العلاقات الاقتصادية وذلك للتعرف على معنوية التقديرات وتنقسم إلى ثلاثة انواع من الاختبارات هي اختبار جودة التوفيق واختبار المعنوية الكلية للنموذج واختبار المعنوية الجزئية للنموذج.

جدول رقم (4.4): تقييم معادلة " أثر التمويل الأصغر على الناتج المحلى الإجمالي في السودان خلال الفترة من 2010م – 2016م:

المتغيرات Variables	قيمة (t) T Statistic	معنوية المعالم Prob.	قيمة f F-Statistic	المعنوية الكلية للنموذج Prob.(F-Statistic)	Adjusted R-Squares
C	23.90359	0.0002	12.66536	0.032858	0.853645
FIN	2.224470	0.0136			
MA(1)	1.40E-05	1.0000			
SIGMASQ	0.000424	0.9997			

المصدر: من إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews. v9).

1. جودة توفيق النموذج "Adjusted R-Squared":

يستخدم معامل التحديد لقياس القدرة التفسيرية للنموذج ويدل معامل التحديد المعدل (0.85) على أن المتغيرات التفسيرية (حجم التمويل الاصغر، متجه المتوسطات المتحركة) مسئولة بنسبة 85% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) نتيجة التغير في المتغيرات التفسيرية والباقي 15% هي عبارة عن أثر المتغيرات الأخرى (العشوائية) الغير مضمنة في النموذج وهذه تعتبر دلالة على جودة توفيق النموذج.

2. المعنوية الكلية للنموذج "F-Statistic ":

القيمة الاحتمالية لاختبار F تساوي 0.032858 وهي اقل من مستوي الدلالة الإحصائية عند مستوى المعنوية 5% وهذه تعتبر دلالة على المعنوية الكلية للنموذج.

3. المعنوية الجزئية للنموذج "T-Statistic" :

صياغة الفروض:

فرض العــدم: $H_0: \beta = 0$

الفرض البديل: $H_1: \beta \neq 0$

قاعدة القرار:

نقبل فرض العدم اذا كانت القيمة الاحتمالية لاختبار T اكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (1% – 5%)، وقبول فرض العدم يعني ان المعلمة غير معنوية (ليست هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل والمتغير التابع).

نرفض فرض العدم اذا كانت القيمة الاحتمالية لاختبار T اقل من مستوى الدلالة الإحصائية (1% – 5%)، ورفض فرض العدم وقبول الفرض البديل يعنى ان المعلمة معنوية (هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل والمتغير التابع).

جدول رقم (5.4): نتائج التقييم الاحصائي للمعنوية الجزئية للنموذج بإيجاز:

المتغيرات Variables	قيمة (t) T Statistic	معنوية المعالم Prob.	المعنوية الجزئية للنموذج عند 5%	المعنوية الجزئية للنموذج عند 10%
C	23.90359	0.0002	معنوي	معنوي
FIN	2.224470	0.0136	معنوي	معنوي
MA(1)	1.40E-05	1.0000	غير معنوي	غير معنوي

المصدر: من اعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews. v9).

ثالثاً: التقييم وفق المعيار القياسي:

يهدف الباحث من خلال المعيار القياسي إلى معرفة مدى مطابقة فروض الأساليب القياسية المستخدمة والتي تختلف باختلاف الطرق القياسية ولذلك يترتب على الباحث قبل اعتماد نتائج التقديرات أن يتأكد من عدم وجود مشاكل قياسية في النموذج موضع الدراسة، من خلال خلو النموذج من مشاكل القياس وهي:

1. مشكلة اختلاف التباين.
2. مشكلة الارتباط الذاتي.
3. مشكلة الارتباط الخطي المتعدد (يستخدم في نموذج الانحدار المتعدد).
4. مشكلة غياب التوزيع الطبيعي للبواقي.

لكي تتوافر فيها الخصائص المرغوبة من عدم التحيز والاتساق والكفاية، فإذا لم تستوفي فروض الاقتصاد القياسي المستخدمة، إما أن تفقد المقدرات خصائصها المرغوبة، أو تصبح المعايير الإحصائية غير صالحة للاستخدام، ولا يمكن الاعتماد عليها في تحديد قبول المقدرات إحصائيا.

1. اختبار مشكلة اختلاف التباين Heteroskedasticity Test:

جدول رقم (6.4): Heteroskedasticity Test

نوع الاختبار	قيمة الاختبار		القيمة الاحتمالية	
BPG	Obs*R-squared	0.037799	Prob. Chi-Square(1)	0.8458

المصدر: من اعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews.v9).

من خلال نتائج الجدول رقم (6) نجد ان القيمة الاحتمالية لـ (Obs*R-squared) تساوي (0.85) اكبر من 5% وبالتالي هذه تعتبر دلالة على ان النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين وهي صفة جيدة ومرغوبة في النموذج.

2. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي

بما أن عدد مشاهدات الدراسة اقل من 14 مشاهدة بالتالي لا يمكننا اختبار مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي من خلال اختبار دربن واتسون حيث يشترط ارتباط دربن واتسون خمسة شروط يجب توافرها في النموذج لاستخدامها فيه من بينها يجب ان لا تقل عدد مشاهدات الدراسة عن 14 مشاهدة، كذلك لا يمكننا الاعتماد على اختبار LM لاختبار مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي نسبة لوجود متجه متوسطات متحركة في النموذج ARMA(0,1)، لذلك سوف نعتمد على اختبار Q-Statistic لاختبار مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي في النموذج.

جدول رقم (7.4) Correlogram Q-Statistic Test:

Prob*	Q-Stat	PAC	AC		Partial Correlation	Autocorrelation
	0.0540	-0.072	-0.072	1	. *| . |	. *| . |
0.648	0.2090	-0.117	-0.111	2	. *| . |	. *| . |
0.898	0.2161	-0.039	-0.021	3	. | . |	. | . |
0.147	5.3704	-0.524	-0.495	4	. ****| |	. ****| |
0.228	5.6422	-0.014	0.093	5	. | . |	. |* . |
0.273	6.3554	-0.050	0.106	6	. | . |	. |* . |
0.171	6.4064	-	-	4	. ***| . |	. **| . |
*Probabilities may not be valid for this equation specification.						

المصدر: من اعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews V.9).

نتيجة اختبار **Correlogram Q-Statistic** حتى التباطؤ السادس يدل على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في النموذج وذلك لان القيمة الاحتمالية في اختبار **Correlogram** كلها اكبر من 5% وهذه دلالة علي ان النموذج لا يُعانى من مشكلة ارتباط ذاتي للبواقي وهي صفة جيدة ومرغوبة في النموذج.

3. اختبار مشكلة غياب التوزيع الطبيعي:

جدول رقم (8.4): Jarque-Bera Test

قيمة اختبار Jarque-Bera	القيمة الاحتمالية لـ Jarque-Bera
0.744695	0.689115

المصدر: من اعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews V.9).

القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque-Bera تساوي (0.744695) وهي أكبر من 5% وبالتالي هذه تعتبر دلالة على ان بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي وهي صفة جيدة ومرغوبة في النموذج.

المطلب الثالث: تقييم مقدرة النموذج على التنبؤ:

اولاً: تعريف التنبؤ: هو تقدير كمي للقيم المتوقعة للمتغيرات التابعة في المتغير المستقل بناء على ما هو متاح لدينا من معلومات عن الماضي والحاضر.

اما التعريف الاقتصادي للتنبؤ: فهو عملية تقدير للتطور المستقبلي لقيم الظواهر الاقتصادية استناداً للوضع الراهن والعوامل المؤثرة في تطور تلك الظواهر.

ثانياً: أنواع التنبؤ:

هنالك أنواع عديدة للتنبؤ تتحدد بناءَ على الاتي:

1. **صيغة التنبؤ:** التنبؤ بنقطة والتنبؤ بفترة.
2. **فترة التنبؤ:** تنبؤ بعد التحقق وتنبؤ قبل التحقق.
3. **درجة التأكد:** التنبؤ المشروط والتنبؤ غير المشروط.
4. **درجة الشمول:** تنبؤ النموذج المكون من معادلة وتنبؤ النموذج المكون من عدد المعادلات. [1]

[1]- طارق محمد الرشيد، سامية حسن منصور، **سلسلة الاقتصاد القياسي التطبيقي باستخدام برنامج الـ Eviews (التنبؤ باستخدام نماذج الانحدار)**، مطبعة جي تاون، السودان، 2010م، ص 5-6.

ثالثاً: اختبار وتقييم مقدرة نموذج الدراسة على التنبؤ:

قبل استخدام النموذج في عملية التنبؤ ينبغي اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ، ففي كثير من الأحيان قد يكون النموذج ذو معنى اقتصادي واحصائي وقياسي إلا انه قد لا يكون ملائم للتنبؤ بسبب التغيرات السريعة في المعالم الهيكلية للعلاقات في الواقع، لهذا من الأهمية ان نقوم باختبار مقدرة النموذج القياسي على التنبؤ على المستوى التطبيقي.

رابعاً: اختبارات مقدرة النموذج على التنبؤ:[1]

1. اختبار كاي تربيع χ^2:

يعتمد هذا الاختبار على التنبؤ بعد اختبار مقدرة النموذج وفية يتم اختبار معنوية الفرق بين القيم المتوقعة والقيم الفعلية، فإذا كانت القيم المتوقعة تساوي القيم الفعلية او الفرق بينهما غير جوهري $(H_0: \hat{\mu}f = \hat{\mu}a)$ فإن مقدرة النموذج على التنبؤ عالية، أما إذا كان الفرق جوهري $(H_1: \hat{\mu}f \neq \hat{\mu}a)$ فإن مقدرة النموذج على التنبؤ تكون ضعيفة.

2. اختبار تي T:

يستخدم هذا المعيار لاختبار معنوية الفرق بين القيم التنبؤية والقيم الفعلية بناءً على تحديد الفروض الاتية:

فرض العدم: عدم وجود فرق جوهري بين القيمة المتنبأ بها والقيمة الفعلية $(H_0: \hat{\mu}f = \hat{\mu}a)$ ويكون النموذج في هذه الحالة ذو مقدرة عالية على التنبؤ.

الفرض البديل: وجود فرق جوهري بين القيمة المتنبأ بها والقيمة الفعلية $(H_1: \hat{\mu}f \neq \hat{\mu}a)$ ويكون النموذج ذو مقدرة ضعيفة على التنبؤ.

3. اختبار ثايل Theil:

لقد اقترح ثايل هذا الاختبار الذي يتوقف على الاتي:

- اذا كان التغير الفعلي (dt) يساوي التغير الفعلي (da) فإن قيمة معامل ثايل (T) تساوي صفر (T=Zero) وهذا يشير إلي مقدرة النموذج الكبيرة على التنبؤ.

[1] - طارق محمد الرشيد، سامية حسن منصور، **مرجع سابق**، ص 18-19.

- اذا كان التغير المتوقع (dt) يساوي الصفر فان قيمة معامل ثايل (T) تساوي الواحد (T=1) وهذا يشير الي الحالة التي يتوقع فيها بأن المتغير التابع سوف يكون ثابت عبر الزمن.
- كلما ذادت قيمة معامل ثايل (T) عن الواحد كلما دل ذلك على انخفاض مقدرة النموذج على التنبؤ.

خامساً: اختبار مقدرة نموذج أثر التمويل الأصغر على الناتج المحلى الإجمالي في السودان خلال الفترة من 2010م – 2016م

لاختبار مقدرة النموذج على التنبؤ يمكننا استخدام اختبار معامل عدم التساوي لثايل والذي يعتمد على الفروض الاتية :

فرض العدم: تكون مقدره النموذج على التنبؤ عالية إذا كان معامل ثايل أقرب الى الصفر.

الفرض البديل: تكون مقدره النموذج على التنبؤ ضعيفة إذا كانت قيمة معامل ثايل اقرب الى الواحد الصحيح.

جدول رقم (9.4): نتيجة اختبار معامل عدم التساوي لثايل

قيمة الاختبار	اسم الاختبار
0.018371	**Theil Inequality Coefficient**

المصدر: من إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews. V9).

من خلال نتائج الجدول رقم (9) يتضح ان قيمة معامل عدم التساوي لثايل تساوي (0.02) وهي قريبة جداً من الصفر مما يشير الي وجود مقدرة عالية النموذج على التنبؤ.

خلاصة القول: من خلال تقييم نموذج أثر التمويل الأصغر على الناتج المحلى الإجمالي في السودان خلال الفترة من 2010م – 2016م نجد انه قد اجتاز المعيار الاقتصادي والاحصائي والقياسي كما ان مقدرة النموذج على التنبؤ قد دلت على مقدرة عالية للنموذج على التنبؤ، وبالتالي يمكننا الاعتماد على النموذج الحالي لاختبار فرضيات الدراسة الحالية.

المبحث الثالث

الارتباط البسيط Simple Correlation

اولاً: تعريف الارتباط البسيط

هو تقدير قوة واتجاه العلاقة بين متغيرين، ويرمز له بالرمز ρ في حالة المجتمع والرمز r في حالة العينات، وتتراوح قيمة معامل الارتباط بين (+1) و (-1).[1]

ثانياً: تحديد اتجاه العلاقة

إذا كانت إشارة معامل الارتباط موجبة (+) فهذا تعني ان اتجاه العلاقة طردية بين المتغيرين، اما إذا كانت إشارة معامل الارتباط سالبة (-) فهذا تعني ان اتجاه العلاقة عكسية.

ثالثاً: تحديد قوة الارتباط

تحديد قوة الارتباط تعتمد على قيمة معامل الارتباط r.

جدول رقم (10.4): تحديد قوة الارتباط [2]

قيمة معامل الارتباط	قوة الارتباط
$r = 0$	لا يوجد ارتباط
$0.01 \leq r \leq 0.30$	ارتباط ضعيف
$0.31 \leq r \leq 0.69$	ارتباط متوسط
$0.70 \leq r \leq 0.99$	ارتباط قوي
$r = 1$	ارتباط تام

[1] – حسن عبدالله اسحق، **سلسلة محاضرات التحليل الاحصائي باستخدام برنامج SPSS**، محاضرة فيديو بعنوان (المحاضرة الثالثة–الارتباط)، مرفوعة على صفحة اكاديمية التحليل الاحصائي على الرابط https://www.facebook.com/ASA2004/videos/811490892332076/، تاريخ الزيارة 2017/9/7م.

[2] حسن عبدالله اسحق، **مرجع سابق** ، تاريخ الزيارة 2017/09/07م.

رابعاً: اختبار علاقة الارتباط بين حجم التمويل الاصغر والناتج المحلى الإجمالي في السودان خلال الفترة من 2010م الي 2016م:

1. صياغة الفروض

فرض العدم:

$$H_0 : r = 0$$

H_0 : معامل الارتباط بين حجم التمويل الاصغر والناتج المحلى الإجمالي في السودان غير معنوي.

الفرض البديل:

$$H_1 : r \neq 0$$

H_1 : معامل الارتباط بين حجم التمويل الاصغر والناتج المحلى الإجمالي في السودان معنوي.

2. تحديد نوع مقياس الارتباط المناسب لبيانات الدراسة الحالية:

يقدم برنامج SPSS ثلاثة مقاييس لمعامل الارتباط

أ. **معامل بيرسون Pearson:** يستخدم في حالة المتغيرات الكمية.

ب. **معامل سبيرمان Spearman:** تستخدم في حالة المقاييس الترتيبية.

ج. **معامل كندال Kendall's:** يستخدم ايضاً في حالة المقاييس الترتيبية.

بما ان بيانات الدراسة الحالية هي بيانات كمية فإن المقياس المناسب لاختبار علاقة الارتباط بين حجم التمويل الاصغر والناتج المحلي الاجمالي هو مقياس بيرسون.

3. نتائج ارتباط بيرسون بين حجم التمويل الاصغر والناتج المحلى الإجمالي في السودان خلال الفترة من 2010م الي 2016م.

جدول رقم (11.4): نتيجة اختبار بيرسون لقياس الارتباط بين حجم التمويل الاصغر والناتج المحلى الإجمالي في السودان:

قيمة معامل اختبار بيرسون Pearson Correlation	القيمة الاحتمالية Sig. (2-Tailed)
0.927	0.003

المصدر: من إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (SPSS v16).

من خلال نتائج اختبار بيرسون الواردة في الجدول رقم (11) أعلاه يتضح لنا ان هنالك علاقة ارتباط طردي قوي وذات دلالة إحصائية بين حجم التمويل الاصغر والناتج المحلى الإجمالي في السودان.

مناقشة فرضيات الدراسة:

بعد دراسة وتحليل التمويل الاصغر وأثرها على الناتج المحلى الإجمالي في السودان خلال الفترة من (2010-2016 م) وقياس معامل حجم التمويل الاصغر وتحديد إشاراتها وتقييمها من الناحية القياسية سيتم مناقشة الفرضيات على النحو التالي:

1. هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم التمويل الاصغر والناتج المحلى الإجمالي، حيث بلغت قيمة معامل حجم التمويل الاصغر (2.709) ذات إشارة موجبة مما يدل على وجود علاقة طردية بين حجم التمويل الاصغر والناتج المحلى الإجمالي، وهذه العلاقة ذات دلالة إحصائية نسبة لان القيمة الاحتمالية لاختبار T بلغت (0.0002) وهي اقل من مستوى الدلالة الإحصائية عند مستوى المعنوية (0.05).

2. هنالك علاقة ارتباط طردي قوي وذات دلالة إحصائية بين حجم التمويل الاصغر والناتج المحلى الإجمالي، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بين هذين المتغيرين (0.927) ذات إشارة موجبة مما يدل على طردية العلاقة، وقوية لأنها وقعت بين (0.70 و 0.99)، وهي ذات دلالة إحصائية لان القيمة الاحتمالية قد بلغت (0.003) وهي اقل من مستوى الدلالة الاحصائية حتى عند مستوى المعنوية (0.01).

الخاتمة

أ/ النتائج الخاصة:

1. دلت نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود على ان هنالك علاقة توازنيه طويلة الاجل تتجه من المتغير المفسر (التمويل الاصغر) إلى المتغير التابع (الناتج المحلى الاجمالي)، خلال الفترة من 2010م الي 2016م مما يعني انها لا تبتعد عن بعضها البعض في الاجل الطويل، وبذلك يصبح النموذج له خاصية التكامل المشترك وساكن وغير مزيف.

2. اثبتت نتائج التحليل وجود علاقة طردية بين حجم التمويل الاصغر والناتج المحلى الإجمالي.

3. توصل الدراسة الي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم التمويل الاصغر والناتج المحلى الإجمالي حتى عند مستوى المعنوية 1%.

4. دلت نتائج التحليل على وجود مقدرة عالية للنموذج على التنبؤ في النموذج المُقدر لدراسة أثر حجم التمويل الأصغر على الناتج المحلى الإجمالي، حيث بلغت قيمة معامل ثايل (0.02) وهي قيمة قريبة جداً من الصفر مما يدل علي مقدرة النموذج على التنبؤ.

5. دلت نتائج ارتباط بيرسون على وجود علاقة ارتباط طردي قوى وذات دلالة إحصائية بين حجم التمويل الاصغر والناتج المحلى الإجمالي.

ب/ النتائج العامة:

النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1. عدم توفر رأس المال الكافي في مؤسسات التمويل الأصغر.

2. للصناعات الصغيرة مكانة وأهمية في الإقتصاد الكلي يواجه التمويل وتنميتنه عدة معوقات ذات طبيعة فنية وتنظيمية وتسويقية ونقص في البيانات والمعلومات.

3. لا يتم تقديم التمويل الأصغر بالحجم والوقت المناسبين، وذلك للإجراءات المصرفية الكثيرة، ومراحل التصديق المختلفة من زيارات ميدانية ودراسة للعميل والعملية وتحديد إحتياجاته الفعلية .

4. لا يتمتع بعض عملاء التمويل الأصغر بالخبرة الكافية للإدارة وتشغيل مشروعات التمويل الأصغر بل يواجههم مشاكل في تسويق منتجاتهم

أ/ التوصيات الخاصة:

1. دور التمويل الأصغر في تقليل معدل البطالة في السودان.
2. استخدام المعادلات الانية ومنهجية التكامل المشترك لدراسة اثر التمويل الأصغر على متغيرات الاقتصاد الكلي في السودان.
3. دراسة قياسية لأثر التمويل الأصغر على إنتاجية القطاع الزراعي والصناعي والخدمي في السودان.

ب/ التوصيات العامة :

1. يجب توفير رأس المال اللازم لمؤسسات التمويل الأصغر.
2. يجب الإهتمام بالصناعات الصغيرة وتطويرها لما لها من أهمية كبيرة في الإقتصاد .
3. الإلتزام بتقديم التمويل الأصغر بالحجم والوقت المناسبين وفقا للإجراءات المصرفية.
4. لابد من توفر الخبرة اللازمة لدي بعض عملاء التمويا الأصغر للإدارة وتشغيل مؤسسات التمويل الأصغر.

د/ توصيات للدراسات مستقبلية:

1. علي البنوك التوسع في مجال التمويل الأصغر وتخصيص نسبة أكبر له.
2. أثر الأوضاع الإقتصادية علي مؤسسات التمويل الأصغر.
3. الضمانات غير التقليدية وأثرها علي نجاح مشروعات التمويل الأصغر.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر:

القرآن الكريم

1. سورة إبراهيم (34).
2. سورة الجمعة (15).

المراجع:

أولاً: الكتب العربية

- الأسرج حسين عبد المطلب، **تأثير الإتحاد الجمركي العربي على الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، وزارة التجارة والصناعة المصرية (مصر ،2007م) ص.2.
- إسماعيل السيوفي، **مشاكل الاقتصاد القياسي الاستشراف والاختبارات والقياس**، الطبعة الأولى، الاهلية للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 22.
- د: ايمن علي عمر، **إدارة المشروعات الصغيرة**، مدخل بيئي، ص.41.
- د: حسين السماني، **المشروعات الصغيرة وأثرها فى التنمية الإقتصادية فى الدول النامية**، الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، عام 2011م، ص.97.
- د: خالد أمين عبد الله وإسماعيل إبراهيم، **إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية**، دار النشر، 2006م، ص.27.
- شيخي محمد، **طرق الاقتصاد القياسي**، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولي، 2012، ص 207.
- صالح جبريل حامد أحمد، **التمويل الأصغر في السودان: المفهوم – النماذج والتطبيقات**، 2010م، ص12.3
- د: الصديق طلحة محمد رحمة، **التمويل الإسلامي فى السودان التحديات ورؤي المستقبل**، دار النشر: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2006م، ص.21 .
- د: طارق محمد الحاج، **مبادئ التمويل**، (القاهرة دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع،2009، ص.15.

- طارق محمد الرشيد، **المرشد في الاقتصاد القياسي التطبيقي**، جي تاون للنشر، السودان، الطبعة الأولى، 2005، ص 16.
- طارق محمد الرشيد، سامية حسن منصور، **سلسلة الاقتصاد القياسي التطبيقي باستخدام برنامج الـ Eviews (التنبؤ باستخدام نماذج الانحدار)**، مطبعة جي تاون، السودان، 2010م، ص 5-6.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **إتجاهات حديثة في التنمية**، (مصر: الناشر الدار الجامعية- 2002-2003م) ص 16-17.
- د: عبدالرحيم مبارك هاشم، **التمويل متناهي الصغر فى مصر دراسة تطبيقية للتجربة البنوك والمنظمات التى لا تهدف للربح**، جامعة 6 أكتوبر،2006،ص.27.
- د: فلاح حسن السيسي، **إدارة المشروعات الصغيرة**، (عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2006م، ص.30
- كامل العلاوي، **القياس الاقتصادي النظرية والتحليل**، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولي، 2011، ص 270.
- محمد عبدالعزيز عجمية. وإيمان عطية ناصف: **التنمية الإقتصادية دراسات نظزية وتطبيقية**، (مصر:الناشر قسم الإقتصاد كلية التجارة- جامعة الإسكندرية- 2000م) ص45.
- محمد عبدالمنعم عفر: **التنمية والتخطيط وتقويم المشروعات في الإقتصاد الإسلامي**، (مكة المكرمة : دار المريخ للطباعة والنشر – المنصورة – 1412-1992م) ص.(40-41).
- محمد مدحت مصطفى، **التخطيط والتنمية الإقتصادية**، (مطبعة الإشعاع الفنية للنشر- 1999م) ،ص.(49-62).
- معهد الإدارة، **إدارة المشروعات الصغيرة**، لندن، حقوق الترجمة والنشر مكتبة جرير، (الرياض، السعودية، 2001م).ص.2.
- منشيل تودارو : **التنمية الإقتصادية**، دار المريخ للنشر – 1996م، ص.(58-59-61).
- د: هارس، ترجمة: عبدالله هاشم، **الإقتصاد والأهلية**، (الأردن، 2001م) ص.131. 1

- هيكل محمد، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**، المجموعة العربية (القاهرة 2003م)، ص.21-20.

ثانياً: الكتب الإنجليزية

- AFAIR GLOBIZATION-CREATING OPPORTUNNITIES FOR ALL –ILO 2004 P.59-61.

ثالثاً: الرسائل الجامعية

- مشاعر عوض إدريس، **بحث بعنوان أثر تمويل المؤسسات المالية للمشروعات الصغيرة**، بحث الماجستير فى الدرسات المصرفية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2007م، ص.45.
- مصطفى حسين محمد حسين، **دور البنوك في تمويل صغار المنتجين والحرفيين في محلية شيكان2007م**، بحث ماجستير، غير منشور، جامعة كردفان 2007م.
- مريم علي أبو عبد الله، **دور المشروعات الصغيرة في تنمية المراة 2008م**، بحث ماجستير، غير منشور.
- ميسرة الماحي علي محمد، **أهمية التمويل الأصغر ومدى أثره علي فئات المجتمع المستهدفة 2008م**، بحث ماجستير، غير منشور.
- إدريس محمد عمر الحاج، **دور المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة بمحلية الدويم(2009م)**، بحث ماجستير غير منشور.
- حسن عثمان، **دور مؤسسات التمويل في توفير الاموال اللازمة للصناعات الصغيرة (2009م)**، بحث ماجستير، غير منشور.
- وفاء صلاح الدين على فضل، **تقدير دالة استهلاك السكر في السودان (2012-1980)**، رسالة ماجستير في الاقتصاد القياسي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، السودان، 2014، ص 52.
- مريم عمر حب الله عمر، **النماذج القياسية لدوال الطلب والعرض لسلعة السكر في السودان باستخدام منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (1980-2014)**، رسالة دكتوراه في الاقتصاد القياسي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، السودان، 2015، ص 132.

رابعاً: المجلات والدوريات

- صبري خليفة، **ورقة عمل المتلقى العربي الثالث للصناعات الصغيرة والمتوسطة،** سلطنة عمان ،2005م.

خامساً: المواقع الإلكترونية

1. HTTP//WWW.HELALI.COM زمن الإطلاع 2017/9/15م.
2. .HTTP//WWW.HELALI.COM
3. حسن عبدالله اسحق، **سلسلة محاضرات التحليل الاحصائي باستخدام برنامج SPSS،** محاضرة فيديو بعنوان (المحاضرة الثالثة–الارتباط)، مرفوعة على صفحة اكاديمية التحليل الاحصائي على الرابط https://www.facebook.com/ASA2004/videos/811490892332076/، تاريخ الزيارة 2017/9/7م.

سادساً: التقارير

- تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، **مخطط إدارة السياسة التمويلية والنقدية،** (بنك السودان المركزي،2006م، ص.133).

ملحق رقم (1): بيانات الدراسة

السنوات OBS	التمويل الاصغر FIN	الناتج المحلى الاجمالي GDP	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي PGDP
2010	178.57	26482	6.5
2011	938	26729	0.93
2012	1496.1	27343	2.3
2013	1546	28353	3.7
2014	2055	29482	3.9
2015	2692	32618	5.9
2016	2940	34362	5.3

المصدر: بنك السودان المركزي.

ملاحق استقرار متغيرات الدراسة عن طريق اختبار ديكي فوللر المدمج

ملحق رقم (2): استقرار المتغير التابع (متغير الناتج المحلى الإجمالي) عند المستوى

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		6.166433	1.0000
Test critical values:	1% level	-5.604618	
	5% level	-3.694851	
	10% level	-2.982813	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 5

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 10/15/17 Time: 19:33
Sample (adjusted): 2012 2016
Included observations: 5 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	2.044198	0.331504	6.166433	0.0253
D(GDP(-1))	-3.847386	0.686441	-5.604834	0.0304
C	-52839.33	8757.435	-6.033654	0.0264

R-squared	0.956189	Mean dependent var	1526.680
Adjusted R-squared	0.912379	S.D. dependent var	986.8743
S.E. of regression	292.1234	Akaike info criterion	14.47594
Sum squared resid	170672.2	Schwarz criterion	14.24160
Log likelihood	-33.18985	Hannan-Quinn criter.	13.84700
F-statistic	21.82553	Durbin-Watson stat	3.017124
Prob(F-statistic)	0.043811		

ملحق رقم (3): استقرار المتغير المستقل (متغير التمويل الاصغر) عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(FIN) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-21.46723	0.0000
Test critical values:	1% level	-6.423637	
	5% level	-3.984991	
	10% level	-3.120686	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 4

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(FIN,2)
Method: Least Squares
Date: 10/15/17 Time: 19:35
Sample (adjusted): 2013 2016
Included observations: 4 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FIN(-1))	-2.321138	0.108125	-21.46723	0.0296
D(FIN(-1),2)	0.775718	0.068515	11.32182	0.0561
C	964.0368	52.00981	18.53567	0.0343

R-squared	0.997952	Mean dependent var	-77.52500
Adjusted R-squared	0.993855	S.D. dependent var	451.9235
S.E. of regression	35.42507	Akaike info criterion	10.08642
Sum squared resid	1254.936	Schwarz criterion	9.626143
Log likelihood	-17.17284	Hannan-Quinn criter.	9.076374
F-statistic	243.6179	Durbin-Watson stat	1.815154
Prob(F-statistic)	0.045257		

ملحق رقم (4): نتائج اختبار التكامل المشترك عن طريق اختبار Bound Test

ARDL Bounds Test
Date: 10/15/17 Time: 19:10
Sample: 2012 2016
Included observations: 5
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	7.972845	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

Test Equation:
Dependent Variable: D(GDP,2)
Method: Least Squares
Date: 10/15/17 Time: 19:10
Sample: 2012 2016
Included observations: 5

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2578.525	1338.060	-1.927062	0.1938
FIN(-1)	3.475970	1.190387	2.920034	0.1000
D(GDP(-1))	-2.598591	0.700754	-3.708279	0.0656

R-squared	0.888553	Mean dependent var	299.4600
Adjusted R-squ...	0.777105	S.D. dependent var	1206.528
S.E. of regression	569.6229	Akaike info criterion	15.81154
Sum squared re...	648940.4	Schwarz criterion	15.57720
Log likelihood	-36.52884	Hannan-Quinn criter.	15.18260
F-statistic	7.972845	Durbin-Watson stat	2.453724
Prob(F-statistic)	0.111447		

نتائج تقدير نموذج ARMA(0,1)

ملحق رقم (5): نتيجة تقدير نموذج ARMA(0,1)

Dependent Variable: GDP
Method: ARMA Maximum Likelihood (OPG - BHHH)
Date: 10/15/17 Time: 18:59
Sample: 2010 2016
Included observations: 7
Failure to improve objective (non-zero gradients) after 5 iterations
Coefficient covariance computed using outer product of gradients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	24899.60	1041.668	23.90359	0.0002
FIN	2.709427	0.518603	5.224470	0.0136
MA(1)	0.999998	71366.55	1.40E-05	1.0000
SIGMASQ	584776.4	1.38E+09	0.000424	0.9997

R-squared	0.926822	Mean dependent var	29338.50
Adjusted R-squared	0.853645	S.D. dependent var	3053.366
S.E. of regression	1168.109	Akaike info criterion	17.55678
Sum squared resid	4093435.	Schwarz criterion	17.52587
Log likelihood	-57.44873	Hannan-Quinn criter.	17.17476
F-statistic	12.66536	Durbin-Watson stat	1.903755
Prob(F-statistic)	0.032858		

Inverted MA Roots	-1.00

ملحق رقم (6): اختبار مشكلة اختلاف التباين باستخدام اختبار Pagan Godfry

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.027146	Prob. F(1,5)	0.8756
Obs*R-squared	0.037799	Prob. Chi-Square(1)	0.8458
Scaled explained SS	0.001405	Prob. Chi-Square(1)	0.9701

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 10/15/17 Time: 19:44
Sample: 2010 2016
Included observations: 7

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	636456.9	354843.2	1.793629	0.1328
FIN	-30.53968	185.3578	-0.164761	0.8756

R-squared	0.005400	Mean dependent var	584776.4
Adjusted R-squared	-0.193520	S.D. dependent var	401789.0
S.E. of regression	438947.8	Akaike info criterion	29.05710
Sum squared resid	9.63E+11	Schwarz criterion	29.04165
Log likelihood	-99.69987	Hannan-Quinn criter.	28.86609
F-statistic	0.027146	Durbin-Watson stat	2.251483
Prob(F-statistic)	0.875586		

ملحق رقم (7): اختبار مشكلة الارتباط الذاتي باستخدام اختبار Q-STAT

Date: 10/15/17 Time: 20:59
Sample: 2010 2016
Included observations: 7
Q-statistic probabilities adjusted for 1 ARMA term

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	-0.072	-0.072	0.0540	
		2	-0.111	-0.117	0.2090	0.648
		3	-0.021	-0.039	0.2161	0.898
		4	-0.495	-0.524	5.3704	0.147
		5	0.093	-0.014	5.6422	0.228
		6	0.106	-0.050	6.3554	0.273

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

ملحق رقم (8): اختبار مشكلة غياب التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار Jarqu-Bera

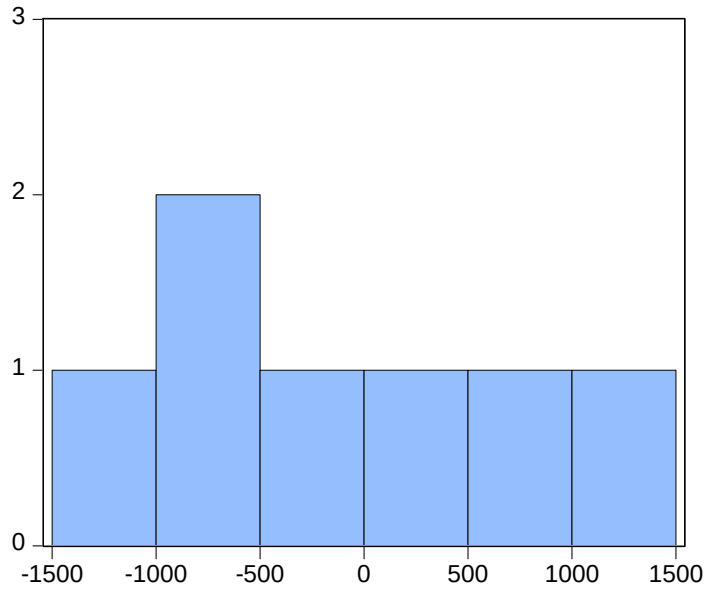

Series: Residuals	
Sample 2010 2016	
Observations 7	
Mean	-43.29527
Median	-141.6868
Maximum	1055.753
Minimum	-1029.874
Std. Dev.	824.6528
Skewness	0.134265
Kurtosis	1.424840
Jarque-Bera	0.744695
Probability	0.689115

ملحق رقم (9): اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ باستخدام اختبار Thiel

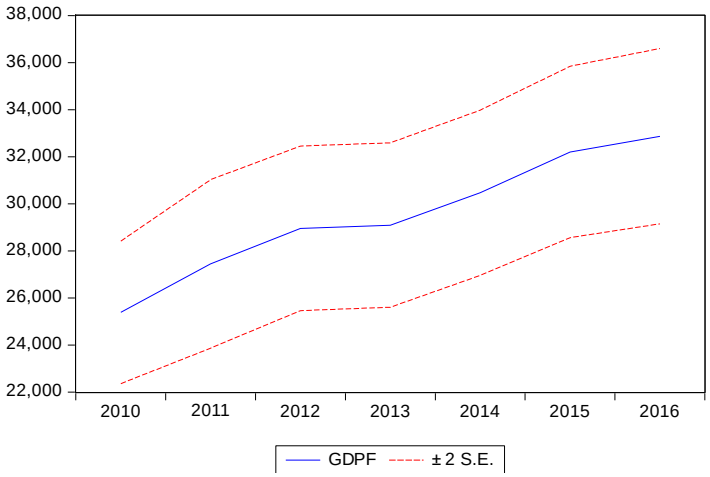

Forecast: GDPF	
Actual: GDP	
Forecast sample: 2010 2016	
Included observations: 7	
Root Mean Squared Error	1084.970
Mean Absolute Error	1009.064
Mean Abs. Percent Error	3.470893
Theil Inequality Coefficient	0.018371
Bias Proportion	0.018133
Variance Proportion	0.137121
Covariance Proportion	0.844746

ملحق رقم (10): نتيجة اختبار معامل بيرسون لقياس علاقة الارتباط بين التمويل الأصغر والناتج المحلى الإجمالي

Correlations

		FIN	GDP
FIN	Pearson Correlation	1	.927**
	Sig. (2-tailed)		.003
	N	7	7
GDP	Pearson Correlation	.927**	1
	Sig. (2-tailed)	.003	
	N	7	7

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).